الفساد الادارى والمالى

مقدمة

تعد ظاهره الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتيه اللازمة لنموها.

لاقت هذه المشكلة (الفساد Corruption) اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديه ومحدده ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية وقد أشار مدير فرع الجنوب لهيئة النزاهة العامة إلى إن الفساد الإداري والمالي ظاهره قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الدولة العراقية في بداية عشرينيات القرن الماضي واستفحلت بعد انقلاب ١٩٦٨. وكان التغير بالنظام السياسي ودخول قوات الاحتلال الأجنبية عام ٢٠٠٣ وخوض عملية الانتخابات بطريقة ديمقراطية وحرية تامة موضع استبشار من قبل المواطنين لتغيير معالم الظلم والهدر والتبذير للأموال العامة وعدم العدالة في توزيع الثروات العامة بعد معاناة حروب وحصار دام لعقود... ولكن الحقيقة كانت مخيبة الآمال لوجود نخب سياسية مختلفة الأطياف أضحت اهتماماتها بالدرجة الأولى (كما يتداول علناً بوسائل الأعلام المختلفة) توزيع حصص القيادات العليا أو الحقائب الوزارية أو الإدارات العامة مما أضحى العراق ممثلاً المركز ١٢٩ في الدول الأنظف في سلم الفساد (في تقرير لمنظمة الشفافية العالمية) أو كما جاء (في تقرير مستقل أخر) باعتباره ثالث بلد (بعد الصومال وميانمار) من بين ١٨٠ بلداً في الفساد. وكان لسن العديد من القوانين وتشكيل المفوضية العامة للنزاهة ووجود دوائر المفتش العام في الوزارات بارقة أمل وشعور بأطمئنان لعهد جديد دخل فيه العراق واندثرت معه عصور الظلمة. إلا إن تشريع القوانين الممهدة للسلب والنهب والاحتيال في وضح النهار وبأساليب ملتوية وظهور المخاصصه وتمرير قوانين مقابل تمرير أخرى بات يحمل

مسوغاً قانونياً ضمن مصطلح الحصانة (سواء كان للمشرع أو للموظف القيادي الكبير) الذي يحملها نتيجة رفض الموافقة على قرار الإحالة إلى القضاء استناداً إلى المادة ١٣٦ فقرة (ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ التي تعطي الحق لمرجع المتهم إلى عدم الموافقة على قرار الإحالة إلى المحاكم.

لهذا كان على المهتمين والباحثين ضرورة إعداد الدراسات والبحوث لتشخيص ومتابعة ومن ثم معالجة ظواهر الفساد المختلفة وأهمها الفساد الإداري الذي يتبعه الفساد المالي حتماً.

وسيتضمن البحث :-

أولاً. تحديد مفهوم الفساد المالي والإداري.

ثانياً. مظاهر الفساد الإداري والمالي والتركيز على قانون إعادة المفصولين والمتضررين سياسياً إلى الخدمة.

ثالثاً. الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد.

رابعاً. الاستنتاجات والتوصيات.

نشأت ظواهر تخص السلوك غير القويم للفرد والمتمثل بعدم نزاهة الأفراد (سلوكياً، وظيفياً، مالياً) في العقود الأخيرة وقد تأثر الاقتصاد العراقي بهذه الظواهر التي بدأت تنخر في هيكلية الدولة وعجزها عن مواجهة مثل هذه الظواهر إضافة إلى تحديات العولمة وما تشكل منه بعد أكثر من حرب وحصار مرت على العراق وكذلك المتغيرات السياسية الدولية.

الأمر الذي أدى إلى تساؤل الباحثة عن أسباب هذا النوع من السلوك ومحاولة وضع الحلول الناجعة له وبالشكل التالي :-

١. هل هناك فعلاً فساد إداري ومالي في العراق ؟

٢. هل تم تشخيص أسبابه ؟

٣. هل يمكن وضع الحلول الناجعة لمعالجته والقضاء على مظاهره ؟؟

ثانياً. أهمية البحث :-

١. إعداد دراسة عن واقع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق.

٢. تحديد مسببات هذه الظاهرة والعناصر الرئيسية التي أدت إلى بروزها بشكل واضح في هذا العقد.

٣. وضع السبل والخطوات الناجعة للحد منه ومعالجته بأسرع وقت.

ثالثاً. أهداف البحث :-

١. إعداد الوسائل والطرق اللازمة لتشخيص هذه الظاهرة.

٢. الحد من هذه الظاهرة عن طريق تشريع القوانين (الأخلاقية والرقابية والعقابية).

٣. معالجة هذه الظاهرة عن طريق تحصين النفس ومن ثم المجتمع بعدم ممارستها.

رابعاً. أسئلة البحث :-

١. هل هناك تأثير للفساد الإداري على أداء الدولة ؟؟

٢. هل ينبع الفساد الإداري فساداً مالياً حتماً ؟؟

خامساً. أدبيات الدراسة وعينة البحث :-

١. جمع المعلومات عن مجتمع البحث المتمثل بالوزارات والإدارات.

٢. جمع المعلومات عن عينة البحث (المفصولين السياسيين في معهد الإدارة / الرصافة).

٣. أدوات الدراسة المختلفة قانون المفصولين السياسيين وتعليماته النافذة وأوليات مقدمي الطلبات (الوثائق والمستندات) بالشمول بهذا القانون.

obeikandl.com

اولاً : مفهوم الفساد الاداري والمالي

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته. والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى وقد يتضمن مصطلح الفساد الإداري محاور عديدة.

١. الفساد السياسي ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم أو المنظر، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر فالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط... وغيرها.

٢. الفساد الإداري ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

٣. الفساد المالي ومظاهره... الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

٤. الفساد الأخلاقي ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

إما فيما يخص موضوع بحثنا (الفساد الإداري والمالي) فقد وردت تعاريف عدة منها :-

- تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية (الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص.

وعرفته كذلك (هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة).

إما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) إما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد).

أنواع الفساد من حيث الحجم

١. الفساد الصغير (Minor Corruption)

(فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين.

٢. الفساد الكبير (Gross Corruption)

(فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

أنواع الفساد من ناحية الانتشار

١. فساد دولي :-

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.

٢. فساد محلي :-

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية).

أسباب الفساد وتأثيراته

يمكن تحديد أسباب الفساد بما يلي :-

١. أسباب سياسية

ويقصد بالأسباب السياسية هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ضعف الأعلام والرقابة.

٢. أسباب اجتماعية

متمثلة بالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، الطائفية والعشائرية والمحسوبيات القلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم... جمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض.

٣. أسباب اقتصادية

الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة.

٤. أسباب إدارية وتنظيمية

وتتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها، وضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية.

إما تأثير الفساد ممكن أن يحدد بما يلي :-

obeikandi.com

أ. تأثيره على الاقتصاد

يؤثر الفساد على الاقتصاد :-

١. ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد ومايتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر.

٢. ضياع أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين.

ب. إما تأثير الفساد على النواحي السياسية

١. يؤدي الفساد إلى إحلال المصالح إلى حسم بدل المصالح العامة ويؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

٢. وكذلك تأثير الفساد على وسائل الأعلام المختلفة وتكيفها وضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين وجعل أجهزة الأعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد.

ثانيا : مظاهر الفساد الادارى والمالى

مظاهر الفساد الإداري والمالي في العراق.

إن مسألة الفساد ومنها الفساد الإداري ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكن احتسابها بالأرقام ليصل الشخص إلى فك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحت بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها (ضمن اطر البيت والحارة والدائرة والمجتمع...).

إن مسألة الالتزام بالتشريعات السماوية في منع مظاهر الفساد ومعاقبة المفسدين

بالعقاب العاجل في الدنيا والأجل عند الحساب كقوله تعالى (إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الإبصار). يعتبر عاملاً مهماً لدى الكثيرين في عدم الولوج إلى هذا الدهليز المظلم والذي لن يجني منه المفسد إلا الخسران لذا لانجد إن من يمارسون مظاهر الفساد قد اندفعوا لها بسبب

عاطفي أو هدى نفس قد يزول في لحظة.

ولاشك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لأرتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره التالية :-

١. **الرشوة** Bribry

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.

٢. **المحسوبية** Nepotism

أي امرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

٣. **المحاباة** Favoritism

أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.

٤. **الوساطة**

أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لايستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو... الخ.

٥. **الابتزاز والتزوير** Black Mailing

لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.

obeikandl.com

٦. نهب المال العام Embezzlement

والسوق السوداء والتهريب بأستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.

٧. فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي .

٨. الفساد في بيئة المجتمع / التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً.

٩. التباطؤ في أنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية.

إما في العراق فقد بلغ الفساد الإداري والمالي خلال العامين السابقين مستوى قياسياً غير مسبوق، الأمر الذي جعل العراق يحتل المركز الثالث عالمياً في هرم الفساد الإداري والمالي.

وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدوره جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين السابقين بحدود (٧,٥) مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (٧,٥) مليار دولار وبالشكل التالي :-

ت الوزارة مقدار الاموال المهدوره نسبة الفساد

١. وزارة الدفاع ٤ مليار دولار ٥٣,٣٣٪

٢. وزارة الكهرباء ١ مليار دولار ١٣,٣٣٪

٣. وزارة النفط ٥١٠ مليون دولار ٧,١٦٪

٤. وزارة النقل ٢١٠ مليون دولار ٢,٩٥٪

٥. وزارة الداخلية ٢٠٠ مليون دولار ٢,٨١٪

٦. وزارة التجارة ١٥٠ مليون دولار ٢,١١٪

٧. وزارة المالية والبنك المركزي ١٥٠ مليون دولار ٢,١١٪

٨. وزارة الأعمار والإسكان ١٢٠ مليون دولار ١,٦٩٪

٩. وزارة الاتصالات ٧٠ مليون دولار ٩٨٪

١٠. أمانة بغداد ٥٥ مليون دولار ٧٧٪

١١. وزارة الرياضة والشباب ٥٠ مليون دولار ٧٠٪

١٢. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٥٠ مليون دولار ٧٠٪

١٣. وزارة الصحة ٥٠ مليون دولار ٧٠٪

١٤. وزارة العدل ٤٠ مليون دولار ٥٦٪

١٥. وزارة الزراعة ٣٠ مليون دولار ٤٢٪

١٦. وزارة الموارد المائية ٣٠ مليون دولار ٤٢٪

١٧. وزارة الصناعة والمعادن ٢٠ مليون دولار ٢٨٪

١٨. الهيئة العليا للانتخابات ١٠ مليون دولار ١٤٪

١٩. هيئة السياحة ١٠ مليون دولار ١٤٪

٢٠. وزارة التربية ٥ مليون دولار ٧٪

٢١. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ٥٠ مليون دولار ٧٪

فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأنية عن عقود أو

obeikandl.com

اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو أكساء طرق.

من الأرقام أعلاه يتبين إن جميع القطاعات الحكومية قد هدرت فيها الأموال جراء الفساد الإداري حتى وصل حد الفساد في مؤسسات الدولة إن كلفة تدريب الشرطي العراقي الواحد خلال فترة تتراوح بين (٦-٨) أسابيع في الأردن وصلت إلى قيمة تتراوح بين (٤٠-٦٠) ألف دولار أمريكي في حين إن هناك دول عرضت على الحكومة تدريب الشرطة العراقية مجاناً.

قانون إعادة المفصولين والمتضررين السياسيين إلى الخدمة / مظهر من مظاهر الفساد الإداري والمالي من خلال تطبيقات القانون بصورة مخالفة للتعليمات والقوانين المحددة بعد احداث ٢٠٠٣/٤/٩ وسقوط النظام السابق ظهرت الحاجة إلى وجود تشريع يعيد إلى الخدمة (مع ضمان كافة الحقوق) الذين تركوها لأسباب سياسية أشار إليها المشروع ومنها الحكم عليهم أو على أقاربهم لحد الدرجة الرابعة لمختلف الأحكام ومنها الإعدام.

وصدرت تعليمات من مجلس الوزراء / الأمانة العامة تحت رقم ف/٦/١/٨٨/٥٣٠٠ بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢ إلى شمول عبارة (المفصولين لأسباب سياسية) على :-

١. من اثبت بأدلة مقنعة لايتسرب إليها الشك بأنه ترك الوظيفة وأقصي عنها لأسباب سياسية أو طائفية أو قومية أو عرقية.

٢. رفضه الانتماء إلى حزب البعث المنحل.

٣. حكم عليه أو على احد أقاربه حتى الدرجة الرابعة لأسباب سياسية.

٤. ابعد إلى خارج العراق لأسباب سياسية أو عنصرية.

٥. أسقطت عنه الجنسية العراقية.

٦. كان لاجئاً سياسياً خارج العراق.

وحدد يوم ٢٠٠٥/٩/٣٠ أخر موعد لتقديم طلبات الإعادة للوظيفة العامة بأدعاء الفصل السياسي

وشكلت لجان فرعية في الكيانات الإدارية الفرعية وأخرى على مستوى الوزارات (رئيسية) مهمتها استلام الطلبات وتدقيقها ومقابلة المعادين بعد دراسة الوثائق والمستندات الرسمية التي تثبت حالة الضرر أو الفصل السياسي.

ثم صدر إيضاح من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة القانونية رقم ١٠٧١٧ في ٢٠٠٥/٧/٢٠ يوضح إلية تنفيذ هذا القرار وهي :-

١. من تمت تنحيته عن الوظيفة قسراً ولو يتركها طوعاً ولايشمل ذلك من ترك الوظيفة لأسباب اقتصادية أو ذاتية أو من أحيل على التقاعد أصولياً.

٢. تقديم قرارات الأحكام الصادرة بحق الأقارب حتى الدرجة الرابعة مع استبعاد الأحكام الجنائية وان تكون الأحكام قد صدرت بعد تعيين الموظف المتضرر.

٣. تقديم مستندات الأبعاد خارج العراق لأسباب سياسية أو عنصرية أو طائفية.

٤. تقديم مستندات إسقاط الجنسية العراقية.

٥. تقديم مستندات إثبات اللجوء السياسي إلى البلاد العربية أو الأجنبية.

٦. إن تكون الفترة بين الحكم على احد الأقارب (الحدث) وترك الخدمة قصيرة أو مناسبة.

٧. عدم اعتماد التأييدات الصادرة من الأحزاب أو الحركات السياسية وقد تشكلت لجنة في معهد الإدارة / الرصافة مهمتها استلام طلبات المتقدمين (المعادين للخدمة) بإضافة الخدمة (الانقطاع عن العمل لأسباب سياسية) وتمت مقابلتهم مستندين على التعليمات الصادرة بهذا الخصوص من استلام مستندات الإثبات والشهادة والتي قد تصل إلى أداء اليمين عند عدم توفر الأدلة.

وكان عدد الطلبات المقدمة إلى اللجنة في المعهد (٥٥) خمسة وخمسون طلب ثم تم تقديم التوصية إلى اللجنة الرئيسية في الهيئة (والتي انحصر دورها في استلام محاضر المقابلة والوثائق المقدمة من الذوات الذين يرغبون شمولهم بالضرر السياسي) بشمول (٣) طلبات فقط لانطباق أحدى

فقرات التعليمات التي حددت من قبل مجلس الوزراء.

إلا إن صدور القرار رقم ٢٧ من مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٦ بتشريع القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ (قانون إعادة المفصولين السياسيين) أدى إلى إعادة كافة الأضابير في هيئة التعليم التقني إلى المعهد والطلب بإرسالها مباشرة إلى اللجنة المركزية في وزارة التعليم العالي (للمفصولين والمتضررين السياسيين) من دون أبداء أي رأي أو قرار وانحصر دورها برفع الأضابير والطلبات إلى اللجنة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وقد أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء التعليمات رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ لتسهيل تنفيذ القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ حيث أشار في المادة ٤ - أ إلى شمول الشخص الذي تنطبق عليه أحدى الحالات التالية بأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ :-

١. ترك الوظيفة بسبب الهجرة أو التهجير قسراً.

٢. اعتقل أو حجز أو تم توقيفه أو حبس أو سجن لباعث سياسي.

٣. اضطر لترك الدراسة في المعاهد والكليات العراقية ولم يعين لأسباب سياسية.

٤. عين لأحدى الوظائف ولم يباشر فيها لأسباب سياسية.

٥. أحيل على التقاعد لأسباب سياسية قبل بلوغه سن التقاعد.

٦. ترك الوظيفة أو أستقيل لأسباب سياسية.

٧. أسقطت عنه الجنسية العراقية لأسباب سياسية.

٨. فصل من الوظيفة لأسباب عرقية أو مذهبية أو كان منتمياً أو مرتبطاً بحركات وأحزاب سياسية أو لوجود صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة بأشخاص لهم علاقة بتلك الحركات أو حكم عليهم لتلك الأسباب.

نجد أن صدور هذا القانون وتعليمات تنفيذه جاء كمرحلة ثانية بعد إصدار التعليمات الأولى في

مجلس الوزراء. تميز هذا القانون بـ :-

١. المرونة والمطاطية في تنفيذه من خلال اعتماد شهادة الشهود مثلاً على واقعة الضرر.

٢. إلغاء شرط القسر في ترك الوظيفة.

٣. إلغاء شرط صدور الأحكام بعد مباشرة الموظف بالوظيفة وشموله بها حتى وان لم يكن مولود ساعة إصدار الحكم على القريب حتى الدرجة الرابعة.

٤. اعتماد تأييد السفر (في متن الجواز) كحالة هجرة من وزارة الهجرة والمهجرين والتي كانت متساهلة في منحها لمن يريد في بداية تنفيذ القانون والذي ترك العراق لغرض العمل في دولة أخرى واستفاد مادياً بالقياس إلى الموظفين في الداخل الذين كانوا يتقاضون رواتب ضئيلة واعتبر بذلك من المهجرين واحتسبت له فترة الترك خدمة وتبعها مبالغ مالية تعويض عن فترة الترك.

٥. إلغاء شرط صدور الأحكام على الأقارب وترك الوظيفة للموظف (بفترة قصيرة) وجعلها محصورة بين ١٩٧٨/٧/١٧ إلى ٢٠٠٣/٤/٨.

وضمن (٥٥) طلب المرسلة إلى اللجنة المركزية فقد احتسبت الفترة الواقعة مابين ترك الوظيفة والإعادة لغاية ٢٠٠٣/٤/٩ خدمة واحتسب لأغراض العلاوة والترفيع (٣٠) طلب والباقي بحدود (٧) طلبات لاتزال اللجنة لم تبت بها وكان عدد الطلبات التي تم اعتماد الضرر السياسي لها للأشخاص تندرج تحت التصنيف التالي :-

جدول يوضح الحالات التي احتسبت لهم فترات الترك خدمة (٣٠) حالة

تنوع الضرر السياسي المحسوبة العدد

١ الهجرة والتهجير القسري واللجوء السياسي ٣

٢ الاعتقال أو الحجز والتوقيف والحبس والسجن ١

٣ عين بإحدى الوظائف ولم يباشر ١

٤ أحيل على التقاعد قبل السن القانونية ١

٥ ترك الوظيفة (استقالة) لأسباب سياسية ٦

٦ إسقاط الجنسية وترك العمل قسراً ١

٧ فصل من الوظيفة لأسباب عرقية وحسب القرابة لحد الدرجة الرابعة ١٧

المجموع ٣٠

يتبين من الجدول أعلاه إن نسبه الضرر السياسي لمن احتسبت لهم الخدمة بسبب الفصل لأسباب عرقية وحسب صلة القرابة كان نسبة (٥٧٪) والأسباب السياسية نسبة (٢٠٪) ونسبة (١٠٪) الهجرة والتهجير القسري واللجوء السياسي إما بقية أنواع الضرر فتبلغ كل واحدة نسبة (٣,٣٣٪) بالإضافة إلى إن هناك بحدود (١٥) طلب قد أعيدوا إلى الخدمة واحتسبت لهم فترة الترك لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد مباشرة من قبل الوزارة.

نجد من خلال الجدول أعلاه إن أكثر الحالات انطباقاً على الذين تم أعادتهم إلى الخدمة كان ضمن عنوان فصل من الوظيفة لأسباب عرقية أو منتمياً إلى حزب سياسي غير موال للسلطة أو وجود قرابة لحد الدرجة الرابعة مع المحكومين أو المعدومين.

هل توجد حالات تم شمولها بواقعة الضرر أو الفصل السياسي لم تؤثر على الموظف فعلاً إثناء أداء الخدمة في الدائرة حين وقوع الضرر السياسي ؟؟؟

للإجابة على هذا السؤال ندرج بعض الوقائع مستقاة من الأدلة واثبات واقعة الضرر السياسي للموظف أو لقريبه حتى الدرجة الرابعة.

١. حالة يطلب إضافة الخدمة له من تاريخ الترك ١٩٨٦ ولغاية ٢٠٠٥ وإثناء التحري وجد إن الحالة لموظف قد تم توزيعه (التعيين المركزي) في معهدنا بعد إكماله الخدمة العسكرية ولم يباشر لدينا علماً بان الشخص منسب للعمل في هيئة النزاهة اعترض على عدم الاحتساب ثم انتقل إلى مكان أخر وتم احتساب المدة له.

٢. هناك حالة تم مقابلتها وكانت حالتها أنها أوقفت عن العمل قسراً لعدم توفر السلامة الفكرية بعد خدمتها لمدة (٦) اشهر وأسقطت الجنسية العراقية عن والدها فكانت حالتها من الحالات المشمولة (الثلاثة) رفضت لكون لديها خدمة اقل من سنة.

فكيف تحسب لمن لم يباشر ولاتحسب لحالة قد أبعدت عن الوظيفة قسراً (إلغاء أو التعين بعد ستة اشهر) لعدم توفر السلامة الفكرية ؟؟؟

٣. احتسبت لأشخاص آخرين مدة ترك الخدمة (فصلاً سياسياً) منهم :-

أ. من باع أسئلة الامتحانات النهائية وحكم عليه بالسجن من محكمة عراقية أعاد بعد سنة ٢٠٠٣ ضمن قناة المفصولين السياسيين ومارس عمله كتدريسي بعد حصوله على شهادة عليا.

ب. اختلس مبلغاً من المال (كبيراً في حينها) وعاد بعد سنة ٢٠٠٣ مفصولاً سياسياً والأمثلة كثيرة.

ثالثا : الجهات المسئولة عن محاربة الفساد عالميا

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الإداري على نطاق عالمي وهي :-

١. منظمة الأمم المتحدة :-

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة ٢٠٠٤ وقد انضمت إليها كثير من دول العالم.

٢. البنك الدولي :-

وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

٣. صندوق النقد الدولي :-

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية.

٤. منظمة الثقافة العالمية :-

أنشأت هذه المنظمة سنة ١٩٩٣ وهي منظمة غير حكومية (أهلية) تعمل بالشكل الأساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

إما محلياً في العراق فهناك ثلاث مؤسسات رقابة تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وهي:-

أ. هيئة النزاهة العامة :-

أنشأت هيئة النزاهة بموجب الأمر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال :-

(١) وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

(٢) عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية.

ب. المفتشون العامون :-

أنشأت مكاتب المفتشين العامون بموجب الأمر ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة

استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

جـ. ديوان الرقابة المالية :-

وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق أنشأت بموجب الأمر ٧٧ لسنة ٢٠٠٤ مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي.

رابعا : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :-

١. تبين إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الحكومة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي واستفحلت بعد انقلاب ١٩٦٨ وزاد بدرجات كبيرة في الثلاث أعوام السابقة حيث استخدمت الوظيفة لغايات غير رسمية وشخصية مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد. ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد حيث يمنع أعضاء البرلمان من الكشف عن مدخولاتهم ومصادرها.

٢. افتقار المراقبة والمسائلة من قبل الحكومة للمسببين ابتدأ من الإدارات العليا حيث أصبح العراق ثالث دولة في العالم من ناحية تفشي الفساد فيها حيث كشف الدكتور مهدي الحافظ وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السابق على "وجود عملية هدر للثروة تجري بشكل حثيث وعمليات اختلاس للأموال الواردة من الدول المانحة جراء الفساد الإداري المتوارث من النظام البائد المستشري في مؤسسات الدولة".

تدخل الوزراء وكذلك بعض الكتل في مجلس النواب في شؤون الموظفين ومحاولة البعض الأخر على التستر على المخالفات وحماية المخالفين في وزاراتهم ونقل إلى بعض الوزراء بطلب من دوائر وزارته عدم التعاون مع دائرة المفتش العام.

٣. التحقيق في المخالفات لفترة زمنية طويلة يساهم في تمييع القضايا الجنائية وهروب البعض الأخر قبل المحاكمة مثل ما حصل فعلاً في هروب رئيس هيئة النزاهة نفسها بسبب استدعائه للمسائلة إمام مجلس النواب وسحب الثقة منه في حالة الإدانة (وإذا قيل لهم لاتفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ولكن لايشعرون) (الآية ١١، ١٢ من سورة البقرة).

٤. زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم.

٥. يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل.

٦. يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة أصحاب الأموال هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة. مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء إلى البلد.

التوصيات :-

١. وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب إن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام.

٢. إعطاء الدور الريادي لوزارات الثقافة والتعليم العالي والتربية والعلوم والتكنولوجيا لوضع منهج دراسي لكل المراحل لتلبية ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية.

٣. تفعيل دوائر المفتشين العامين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية.

٤. إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية لهم.

٥. إنشاء أجهزة أمنية تراقب التصرف بالأموال العامة قد ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة أو ضمن أجهزة وزارة الداخلية.

٦. تعديل قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب لتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمسائلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم.

٧. الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين من هيئات الرقابة والمفتشين والنزاهة.

٨. خلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لأثاره السلبية في التنمية الاقتصادية الشاملة أي تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة إلى الأمة والدولة مكافحة البطالة والتضخم (ويصفها البطالة المقنعة) عن طريق توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار المحلي ومنع الاستيراد لتنشيط الصناعة الوطنية.

٩. وضع أنظمة فعالة وجدية لتقويم أداء المؤسسات الحكومية من خلال مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المادية وغير المادية لكي لا تكون مبرراً لتجميد إلغاء خطط مكافحة الفساد لارتفاع تكاليفها عن تكاليف الفساد.

١٠. استخدام الطرق الفعالة للحد من ظاهرة تسهيل الأموال التي تتبعها الشبكات العالمية وبضمها المافيا لتقدير استثماراتها المشوهة إلى الخارج عن طريق تبيض أموالها والوقوف بحزم ضد تبيض هذه الأموال.

١١. التحفيز على القيام بالواجب وعدم ارتكاب المخالفات عن طريق الترغيب والترهيب.

١٢. التعاون مع دول الجوار في مسك الحدود لمنع التهريب والتجارة بالأسلحة وبالمخدرات وبالبشر وغير ذلك.

١٣. ترسيخ الديمقراطية التي إذا أنضجت ستلغي المركزية أو الفساد الناتج عنها.

١٤. تعميق دور الإدارة العليا من خلال تكثيف الجهود لتطويق مشكلة الفساد والسيطرة عليها ومعالجته والوقاية من عودته من خلال اتخاذ القرارات الحاسمة وكذلك العمل على تشكيل لجنة

عليا مستقلة لمكافحة الفساد من خلال الصلاحيات التي تمنح لها وكذلك الاختبار الصحيح لأعضاء اللجنة (خارج نطاق الخدمة المدنية) إن يكون لها استقلال وتقوم بتقديم تقاريرها إلى أعلى سلطة وبشكل مباشر وليس من خلال أي جهة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية.

وكذلك العمل على تحقيق العدل واقتلاع الحرمان من جذوره باعتباره احد الموارد التي تغذي الفساد الإداري والمالي من خلال (العمل والإنتاج).

الخلاصة

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية وما لها من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

ولقد لاقت هذه المشكلة موضع اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفق على طريقة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية محددة، الغرض منها مكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره والعمل على تعجيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لغرض متابعة ومعالجة الفساد المالي والإداري الذي بدا ومايزال ينخر في جسد الدولة العراقية وبشكل واضح ومايتبعه من إعاقة في عملية إعادة الأعمار والتنمية الاقتصادية.

وقد تضمن البحث تحديد مفهوم الفساد الإداري والمالي وتحديد مظاهره المختلفة والتركيز على إعادة المفصولين والمتضررين السياسيين كمظهر مهم له والجهات المسؤولة على مكافحة الفساد في العراق.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تؤيد إن الفساد الإداري والمالي ظاهره قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الحكومة العراقية في العشرينيات حتى القرن الماضي واستفحلت بعد انقلاب ١٩٦٨ وزادت بدرجة كبيرة بعد إحداث ٢٠٠٣/٤/٩ ودخول قوات الاحتلال

ويعود السبب إلى افتقار المراقبة والمسائلة (المحاسبة) ابتداءاً من الإدارات العليا بحيث أصبح العراق ثالث دولة من حيث تفشي الفساد.

وقد توصل الباحث إلى جمله من التوصيات أهمها ضرورة وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لغرض إنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام من خلال تعميق دور الإدارة العليا من خلال تكثيف الجهود لتطويق مشكلة الفساد والسيطرة عليها والمعالجة لتفادي عودة المشكلة من خلال اتخاذ قرارات حاسمة الغرض منها مكافحة الفساد والحد منه.

الفساد الادارى وعلاجه من منظور اسلامى

لقد تناول القرآن جانب الفساد، وتعددن الآيات التي تذكر لفظ الفساد ، ويذكر (حمودي : ١) أن الانطباع الأول الذي تبادر عند الملائكة حينما خلق الله آدم ، وأخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة كان استفهاما استغرابيا عن إنشاء هذا المخلوق الجديد ، وذلك بقولهم : ﴿ قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ﴾ (البقرة : ٣٠) ، ومعنى ذلك بأن الأرض كانت مكانا يسوده الاطمئنان والسلام والهدوء لا فساد فيها ولا خراب ولا تجاوز ولا تعدٍ حتى كان هذا المخلوق المكرّم عند الله هو مبدأ الفساد وسفك الدماء ، وكان الرد الرباني على هذا الاستغراب الملائكي : ﴿ قال إني أعلم ما لا تعلمون ﴾ (البقرة : ٣٠) ، إشارة إلى سر في هذا المخلوق وحكمه في وجوده على الأرض وطبيعته ومسيرته وتكامله فيها ، ولعل في الجواب الإلهي للملائكة إقرارا بهذا الجانب في الظاهرة الإنسانية وكأن الفساد وسفك الدماء ملازمان لطبيعة الإنسان بما يملكه من قدرة على الاختيار والإرادة والتجاوز : ﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا ﴾ (الدهر : ٣).

ومما سبق نخرج بحقيقة أن الفساد ظاهرة إنسانية تحكمها قوانين الإنسان فردا ومجتمعا ، وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو الصلاح والإصلاح وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض: ﴿ ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون ﴾ (الأنبياء : ١٠٥)

الفساد فى القرآن الكريم

لقد تناول القرآن جانب الفساد، وتعددن الآيات التي تذكر لفظ الفساد ، ويذكر (حمودي : ١) أن الانطباع الأول الذي تبادر عند الملائكة حينما خلق الله آدم ، وأخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة كان استفهاما استغرابيا عن إنشاء هذا المخلوق الجديد ، وذلك بقولهم : ﴿ قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ﴾ (البقرة : ٣٠) ، ومعنى ذلك بأن الأرض كانت مكانا يسوده الاطمئنان والسلام والهدوء لا فساد فيها ولا خراب ولا تجاوز ولا تعدٍ حتى كان هذا المخلوق المكرّم عند الله هو مبدأ الفساد وسفك الدماء ، وكان الرد الرباني على هذا الاستغراب الملائكي : ﴿ قال إني أعلم ما لا تعلمون ﴾ (البقرة : ٣٠) ، إشارة إلى سر في هذا المخلوق وحكمه في وجوده على الأرض وطبيعته ومسيرته وتكامله فيها ، ولعل في الجواب الإلهي للملائكة إقرارا بهذا الجانب في الظاهرة الإنسانية وكأن الفساد وسفك الدماء ملازمان لطبيعة الإنسان بما يملكه من قدرة على الاختيار والإرادة والتجاوز : ﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا ﴾ (الدهر : ٣).

ومما سبق نخرج بحقيقة أن الفساد ظاهرة إنسانية تحكمها قوانين الإنسان فردا ومجتمعا ، وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو الصلاح والإصلاح وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض: ﴿ ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون ﴾ (الأنبياء : ١٠٥)

مفهوم الفساد الادارى

يقصد بالفساد الإداري وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان وإتباع الشهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم. ويذكر مقال (الفساد الإداري والمالي ١ : ١) أن الفساد هو : " سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ".

يذكر (بحر : ١) أن الفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص ، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة ، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري.

انواع الفساد الادارى

يقسم (الشميمري : ٢٦) الفساد الإداري إلى أربع مجموعات ، وهي :

١. الانحرافات التنظيمية ، ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ، ومن أهمها :

" عدم احترام العمل ، ومن صور ذلك : (التأخر في الحضور صباحا – الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي – النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته – قراءة الجرائد واستقبال الزوار – التنقل من مكتب إلى آخر.....).

" امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه ، ومن صور ذلك : (رفض الموظف أداء العمل المكلف به – عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح – التأخير في أداء العمل....).

" التراخي ، ومن صور ذلك : (الكسل – الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد – تنفيذ الحد الأدنى من العمل....).

" عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء ، ومن صور ذلك : (العدوانية نحو الرئيس – عدم إطاعة أوامر الرئيس – البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس.....).

" السليبة ، ومن صور ذلك : (اللامبالاة – عدم إبداء الرأي – عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار – العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات – الانعزالية – عدم الرغبة في التعاون – عدم تشجيع العمل الجماعي – تجنب الاتصال بالأفراد.....).

" عدم تحمل المسؤولية ، ومن صور ذلك : (تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر – التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية.....).

" إفشاء أسرار العمل.

٢. الانحرافات السلوكية ، ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه

الشخصي وتصرفه ، ومن أهمها :

" عدم المحافظة على كرامة الوظيفة ، ومن صور ذلك : (ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية) .

" سوء استعمال السلطة ، ومن صور ذلك : (كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم) .

" المحسوبية ، ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

" الوساطة ، فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح.

٣. الانحرافات المالية ، ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف ، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي :

" مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.

" فرض المغارم ، وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.

" الإسراف في استخدام المال العام ، ومن صوره : (تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية – إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع....) .

٤. الانحرافات الجنائية ، ومن أكثرها ما يلي :

" الرشوة.

" اختلاس المال العام.

" التزوير.

اسباب الفساد الادارى

يذكر (الفقي : ٢) أن المجتمعات تعاني من ظاهرة الفساد بسبب غيبة الرؤية وتداخل القضايا بل وازدواج النظرة أحيانا ، ويضيف بأن الثقافة المجتمعية من الأسباب المؤدية لظاهرة الفساد وأن علاج الفساد يكمن في التركيز على الإصلاح الاجتماعي وليس مجرد التوقف عند الإصلاح الاقتصادي لأن – من وجهة نظره – المناخ العام في كل مجتمع هو الذي يحدد درجة تقبله للفساد من عدمه ويطرح أيضا أسلوب مواجهته سواء تم ذلك بالطرق القانونية أو الجهود الثقافية.

ويذكر مقال (الفساد الإداري والمالي ١ : ١) أن الفساد يعود في الغالب إلى سببين رئيسيين ، هما : الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة – ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة.

وتتعدد الأسباب المؤدية على الفساد الإداري ، ويقسمها (بحر : ٣) إلى مجموعتين :

١. أسباب بيئية اجتماعية خارجية ، وتنقسم إلى :

" أسباب تربوية وسلوكية : بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسئولية وعدم احترام القانون.

" أسباب اقتصادية : فيعاني أكثر الموظفين – خصوصا في الدول النامية – من نقص كبير في الرواتب والامتيازات ، ما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يد الموظف نفسه مضطرا لتقبل الهدية (الرشوة) من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب.

" أسباب سياسية : تواجه بعض الدول وخصوصا في الدول النامية تغييرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتنقلب من ديموقراطية إلى ديكتاتورية والعكس ، الأمر الذي يخلق جوا من عدم

الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الإداري.

٢. أسباب بيئية داخلية (قانونية) :

وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان ، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

اثار الفساد الادارى

يذكر مقال (الفساد الإداري والمالي ١ ، ٢) أن الفساد الإداري له آثار كبيرة على الدولة في عدد من مناحيها ، يمكن إدراجها على النحو التالي :

أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى ، وهذا المر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة.

أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثارا سلبية على النمو الاقتصادي ، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل

يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها :

" تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية.

" قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

" يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

علاج الفساد الإداري من منظور إسلامي

إن الأمانة في أداء العمل خلق حث عليه الدين الإسلامي في كثير من مواطن القرآن والسنة النبوية المطهرة ، يقول تعالى: ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾ (النساء : ٥٨) ، ويقول تعالى : ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا﴾ (الأحزاب : ٧٢) ، ويقول – صلى الله عليه وسلم – : (أد الأمانة إلى من أئتمنك ولا تخن من خانك) (مجبر : ٢٢) ، وفي حديث آخر يروي أبي هريرة – رضي الله عنه – قال : بينما النبي – صلى الله عليه وسلم – في مجلس يحدث قومه جاءه أعرابي فقال : متى الساعة ؟ فمضى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يحدث ، فقال بعض القوم : سمع ما قال فكره ما قال ، وقال بعضهم : بل لم يسمع. حتى إذا قضى حديثه قال : (أين أراه السائل عن الساعة ؟) قال ها أنا يا رسول الله. قال : (فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة) ، قال : كيف أضاعها ؟ ، قال : (إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة) (مجبر : ٣٧).

ويذكر (بحر : ٤) أن الدين الإسلامي هو أكثر الأديان معرفة بنفسية البشر وكيفية معالجتها ، ولذل نجده قد استخدم أسلوبين لمعالجة ذلك الفساد ، وهما أسلوب الترغيب والترهيب.

" ويقصد بأسلوب الترغيب : استخدام أساليب التحفيز المختلفة التي من شأنها أن تجعل الموظف يقبل على عمله بنفس راضية وبحماس كبير فينجز إنجازا عاليا ويؤدي أداءا متميزا.

فمن آيات الترغيب مثلا قوله تعالى : ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم﴾ (الزمر : ٥٣) ، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يستخدم في إدارته للدول أسلوب الترغيب والترهيب ، فكان يحبب لهم عمل الخير وينهاهم عن فعل الشر.

ويتطلب أسلوب الترغيب تطبيق نوعين من الحافز : وهما :

الحافز المعنوي الحافز المادي

ويقصد بالحافز المعنوي التقدير السليم للعامل المجد والاعتراف بجهده والإشادة بفضله إذا أحسن صنعا وذلك تشجيعا له على مزيد من الإنتاج وإبعادا له عن الفساد ، ولقد أوصى الإمام علي - كرم الله وجهه - أحد الولاة فقال : (لا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء ، فإن في ذلك تزهيدا لأهل الإحسان في الإحسان ، وتدريبا لأهل الإساءة على الإساءة) ، ويقول - صلى الله عليه وسلم - : (إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه) ويقول : (من لا يرحم الناس لا يرحمه الله)

والحافز المعنوي يتطلب من الرؤساء ما يلي :

" الأخذ بيد الموظف الجديد فيدربوه ليحسّن من معرفته وأدائه للعمل.

" التعرف على جهوده والتشييد بها وتنمية مواهبه وإبداعاته.

" معاملة الموظفين معاملة حسنة بدون تمييز إلا على أساس الكفاءة وحسن الأداء.

وهو أن يتوفر لدى الموظف الأجر المجزي مقابل العمل الذي يؤديه ، ولعل استقرار وصلاح العمالة النسبي في الدول المتقدمة أن مؤسساتها - حكومة أم قطاع خاص - تعطي العاملين المرتب المجزي الذي يغطي ضرورات الحياة له ولأسرته.

ولقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلفاؤه الراشدين يراعون في تقدير الأجر الأعباء

العائلية للفرد العامل وصعوبة العمل ومستوى علاء المعيشة في المناطق المختلفة من الدول الإسلامية ، فالأجور في مصر كانت أقل من الأجور في إقليم الحجاز نسبة للرخاء الذي كان سائدا في مصر ، وكان النبي – صلى الله عليه وسلم – يعطي المتزوج من الجند حظين والأعزب حظا واحدا من الفيء ، وكان يقول – صلى الله عليه وسلم – : (من ولي لنا أمرا وليس له منزلا فليتخذ منزلا ، أو ليس له زوجة فليتزوج ، أو ليس له دابة فليتخذ دابة).

ويجدر بالذكر أن أسلوب الترغيب بالحوافز المعنوية هو ما نادت به الإدارات الحديثة ، فتمثلها (ماسلو) ، فيذكر (النمر وآخرون : ٧٣) أن ماسلو قام بترتيب الحاجات الإنسانية على شكل هرم تمثل قاعدته الحاجات الفسيولوجية الأساسية وتتدرج تلك الحاجات ارتفاعا حتى تصل إلى قمة الهرم حيث الحاجة إلى تحقيق الذات ، وكان من بين تلك الحاجات (الحاجة على التقدير والاحترام).

أما أسلوب الترغيب بالحوافز المادية فقد نادت به الإدارة العلمية ، فقد وضع (فايول) أربعة عشر مبدءا من مبادىء الإدارة كان من بينها : (مبدأ المكافأة والتعويض) ، ويذكر (الشلعوط : ٣٨) أن هذا المبدأ يتضمن على أن مكافأة الأفراد ووضع أجورهم بصورة عادلة يعد ركنا أساسيا في العمل إذ يقتضي بإنصاف العاملين ووضع طرق وإجراءات واضحة لدفع أتعاب الأفراد كل حسب جهده وعمله.

" أما أسلوب الترهيب : فيعتني باستخدام أسلوب التخويف بأنواعه المتدرجة ويشار إليها في الإدارة الحديثة بالحافز السلبي.

فقد كان سيدنا عمر بن الخطاب – رضي اله عنه – من أكثر الخلفاء تطبيقا لأسلوب الترهيب على الولاة والعمال في الدولة الإسلامية ، فقد كان شديدا على الولاة والعمال ومن مقولاته : (إن أهون شيء عندي أن أضع واليا مكان والٍ إذا اشتكى منه الناس) وكان يقاسمهم أموالهم إذا تكاثرت دون مبرر وكان يعاقبهم إذا رأى فيهم الفساد أو الانحراف المالي.

ويتمثل أسلوب الترهيب لمكافحة الفساد الإداري في مفهوم الرقابة على أداء العاملين بهدف كشف

الأخطاء وتصحيح الانحرافات قبل أن تستفحل و والرقابة هو الوظيفة الرابعة من وظائف المدير أو القائد وتنتهي إلى الاطمئنان إلى سير العمل الإداري وفقا للخطة الموضوعة تماما دون إخلال.

وتبدأ الرقابة للفرد المسلم بالرقابة الذاتية التي يمارسها الموظف المسلم على نفسه بدافع من ضميره الحي ، غير أن الإنسان بشر معرض للخطأ وقليل من الناس من تردعه نفسه عن الزلل ولذلك فإن المرء يحتاج إلى رقابة عليه ، ولقد جعل الله تعالى مسئولية الرقابة مسؤولية جماعية تقوم بها الدولة والمجتمع المسلم بأكمله ، ونستدل على ذلك قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – : (أرأيتم إن استعملت عليكم خير ما أعلم ثم أمرته بالعدل فيكم ، أكنت قضيت ما علي ؟ قالوا : نعم ، قال : لا ، حتى أنظر في عمله أعَمِل بما أمرته أم لا).

وتتركز الرقابة الإدارية السليمة في أمرين أساسيين :

١. وضع القوانين واللوائح والأساليب التي توضح الأخطاء الإدارية وتحدد العقوبات المناسبة لها.

٢. تطبيق هذه القوانين بعدل وحزم دون تفريط أو إفراط.

لقد أدرك عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – منذ أول يوم من توليه نقطة البداية في الفساد الإداري ، فجمع أهل بيته وقال لهم : (إن الناس ينظرون إليكم كما ينظر الطير إلى اللحم ، فإذا وقعتم وقعوا وإن هبتم هابوا ، وإني والله لا أوتي برجل منكم وقع فيما نهيت الناس عنه إلا ضاعفت له العذاب لمكانه مني).

ويذكر (محمود ، ٢) أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – رفع شعارا لمحاربة الفساد وهو (الحاكم في رقابة المحكوم) ، فيحكى أنه دعا الناس فصعد على المنبر فقال : (يا معشر المسلمين ، ماذا تقولون لو ملت برأسي إلى الدنيا... ؟ إني أخاف أن أخطىء فلا يردني أحد منكم تعظيما لي ، إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني ، فقال رجل : والله يا أمير المؤمنين لو رأيناك معوجا لقومناك بسيوفنا) ، وعندها أجاب الخليفة الزاهد والفرحة تعمر قلبه قائلا : (رحمكم الله والحمد لله الذي جعل فيكم من يقوّم عمر بسيفه).

علاج الفساد الإداري من منظور الإدارات الحديثة

تتعدد وتتنوع الإدارات الحديثة والتي انتقلت إلينا عبر العولمة وعصر الانفتاح التكنولوجي المتسارع الذي نعيشه ، ومن وجهة نظري الشخصية أرى أنه من الضروري الاستفادة مما جلبته لنا رياح الفكر الإداري غير الإسلامي بعد تمحيصه وتطويعه وفق مبادئنا وقيمنا المستقاة من كتاب الله وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم –.

ومن هذه الإدارات التي يمكن استخدامها كمدخل لعلاج ظاهرة الفساد الإداري ، ما يلي :

١. إدارة الصراع :

يذكر (بحر : ٤) أن نفس الإنسان تختلج فيها جوانب الخير والشر ، وإن النفس أمارة بالسوء ولذلك نجد الإنسان في صراع دائم مع النفس ، ولقد جاء وصفه في القرآن الكريم بأنه : ﴿ إذا مسه الشر جزوعا – وإذا مسه الخير منوعا ﴾ (المعارج : ٢٠ – ٢١).

فلابد لنا من إدارة الصراع الداخلي الذي يشعر به الفرد عن طريق ما يلي :

« تزويد الفرد بالقيم والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السلمية المدعمّة للقيم والمفاهيم الإسلامية في مجال العمل.

« العمل على تحديد معيار للرواتب يوافق مستوى المعيشة السائد في المجتمع وظروف الغلاء حتى يشعر الفرد بالرضا عما يتقاضاه ولا يشعر بالصراع بين قوى الشر المتمثلة في الرشاوى والتزوير وغيرها وبين قوى الخير النابعة من فطرته القومية التي فطر الله الناس عليها.

٢. إدارة الذات :

إدارة الذات أمر مهم جدا ، ويقصد بها « الطرق والوسائل التي تعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وخلق التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف» (إدارة الذات : ١).

فيجب على الفرد أن يعمل جاهدا في إدارة ذاته ليبعدها عن الشبهات وطريق الحرام محققا بذلك

أهدافه بالحلال ومبتعدا عن طريق الحرام.

٣. إدارة التغيير :

يقصد بإدارة التغيير : « سلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد ، أي أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة » (إدارة التغيير والموارد البشرية : ١).

ومن ضمن المتغيرات التي تفرض على المجتمع التغيير : (درجة المعاناة من قسوة الوضع الحالي – مدى وضوح الفوائد والمزايا التي سيحققها التغيير).وبالنسبة لموضوع البحث وهو (الفساد الإداري) نجد أن درجة المعاناة من قسوة الوضع المعايش بسبب الفساد الإداري يتوجب علينا الاستفادة من إدارة التغيير للانتقال بالوضع إلى نقطة توازن أفضل.

٤. إدارة الأزمات :

لا يعتبر الفساد الإداري أزمة بحد ذاته فقط بل هو مولد لأزمات متعددة داخل المنظمة ، ولعلاج الفساد الإداري من منظور (إدارة الأزمات) يمكن إتباع الخطوات التالية :

« تكوين فريق عمل متكامل يعمل بتعاون للقضاء على الفساد الإداري ومسبباته داخل المنظمة

« حل المشكلات المصاحبة للفساد الإداري بتحديد المشكلة وإجراء المشورة ومن ثم اختيار الحل الأنسب من الحلول المتاحة للخروج من الأزمة.

٥. الإدارة بالأهداف :

وهذا المدخل يؤكد على ضرورة العمل الجماعي بروح الفريق ، والمشاركة الفعالة والإيجابية بين الرئيس والمرؤوس ، ويحقق الرقابة الذاتية من أجل تحقيق الأهداف (أحمد : ٣٠٣).وحيث أنه من أحد أسباب الفساد الإداري غموض الأهداف وعدم وضوحها ، وجب على كل منظمة تسعى إلى علاج ظاهرة الفساد الإداري أن تمارس أسلوب الإدارة بالأهداف.

٦. إدارة الاتصالات :

ويعني الاتصال تبادل المعلومات ووجهات النظر والتعبير عن المشاعر والأحاسيس ، وفي إدارة الاتصالات يجب تشجيع الأسئلة وتبادل الأفكار المطروحة بين الموظفين وتوجيه النقد للعمل الخاطىء في الوقت المناسب و إيجاد مناخ إيجابي للاتصال يسمح بتقبل أفكار الآخرين (أحمد ، ١٤٢٣ هـ : ١٩٤).

وحيث أنه من أحد مسببات الفساد الإداري هو عدم كفاية الاتصالات بين الرئيس ومرؤوسيه ، كان لابد من الاهتمام بإدارة الاتصالات وممارستها بفعالية حتى يستطيع المدير أن يقوم الوضع الخاطىء داخل المنظمة في الوقت المناسب.

٧. الإدارة بالمشاركة :

ويقصد بالإدارة بالمشاركة : « المشاركة في القدرات والأداء مع الجميع والاعتماد على الإجماع » ، فيجب على كل فرد في المنظمة أن يكون له رأي وصوت مسموع حتى يعتبر نفسه جزء من المنظمة ويتولد في داخله الولاء لها (الصعوبات في تنفيذ الإدارة بالمشاركة : ١).

إن هذا الاتجاه حث عليه الإسلام قبل الإدارات الحديثة ، يقول جل وعلا : ﴿ فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين﴾.

٨. إدارة الجودة :

تسعى إدارة الجودة إلى التحسين المستمر ، والتحسين المستمر الذي تسعى إليه الجودة لا يقتصر فقط على الخدمة أو السلعة ، بل يتعداه ليشمل مستوى الكفاءة في الأداء الوظيفي وتنمية العلاقات المبينة على المصارحة والثقة بين العاملين في المنشأة (العديلي : ٣٨).

وهذا الاتجاه ليس بجديد على الفكر الإسلامي ، يقول تعالى في وصف القرآن : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن الكريم لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا﴾ (الإسراء: ٨٨) ، ويقول – صلى الله عليه وسلم – : (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه).

فإذا راعت المنظمة الجودة في أدائها على المستوى الذاتي وعلى مستوى المنظمة ابتعدت عن أحد مسببات الفساد الإداري.

٩. إدارة الإبداع :

حيث أن أحد مسببات الفساد الإداري هو قتل الرئيس للإبداع لدى المرؤوسين خوفا من ارقيهم وخوفا على منصبه من الضياع ، فيمن للمدير الناجح أن يستخدم أسلوب إدارة الإبداع وعدم كبت المواهب داخل الموظفين وإدارتها على الوجه الأكمل بما يخدم مصلحة العمل وليس كبتها لخدمة المصالح الذاتية.

١٠. الهندرة (إعادة هندسة العمليات الإدارية) :

وتعرّف على أنها : (إعادة التفكير الأساسي وإعادة التصميم الجذري للعمليات الإدارية لتحقيق تحسينات جوهرية في معايير قياس الأداء الحاسمة مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة ، وهو منهج لتحقيق تطوير جذري في أداء الشركات في وقت قصير نسبيا « (إعادة هندسة العمليات الإدارية : ١).

ويضيف المقال المنظمات ذات الوضع المتدهور والأداء المتدني هي من أكثر المؤسسات التي تحتاج إلى عملية الهندرة وإعادة هندسة العمليات الإدارية ، وهذا الوصف ينطبق على المنظمات التي تعاني من الفساد الإداري.

١١. الإدارة بالاتفاق :

ويقصد بهذا الاتجاه « مجموعة من التوقعات المشتركة بين إدارة المدرسة والعاملين بها بحث ينظر إليها بعد الاتفاق على أساس أنه عقد نفسي بينهما مع الالتزام به سلوكيا ، بحيث يتولد عن هذا الاتفاق ثقة متبادلة بشرط أساسي وهو الإيمان المتبادل بالشخص وبقدراته وإمكاناته واستعداده ، ويرى (أحمد : ٣١٠) أن الإدارة بالاتفاق تقوم على :

« وضع تصور لمتطلبات العاملين في المنظمة وطرق الوفاء به.

« وضع تصور لمتطلبات المنظمة من العاملين.

« تحديد متطلبات كل فرد داخل المنظمة تجاه الآخرين عن طريق الاتفاقات الفردية والجماعية.

إن الطريق لعلاج ظاهرة الفساد الإداري يحتاج إلى هذا الأسلوب لتحديد متطلبات العاملين تجاه بعضهم البعض وتجاه المنظمة ، ومتطلبات المنظمة من عامليها لتكون الصورة واضحة بعيد عن الغموض وليشعر الفرد بالولاء للمنظمة التي يعمل بها ويبعد عنه الصراعات الداخلية التي يمكن أن يشعر بها نتيجة تصارع قوى الخير والشر داخله.

الاصلاح الادارى للفساد فى المجتمع

إن الفساد الإداري آفة لا تقل خطورة عن أي آفة مهلكة ، وأي آفة لا نتصدى لها ونجتث جذورها فإنها لا تُبقي ولا تذر ، وتقتل كل الإمكانيات المتاحة للأمة سواء المادية منها أو القدرات البشرية ، وكم من أمة من الأمم أفِل نجمها بل وزالت من الوجود بسبب الترهل الذي سببه تراخيها عن مقارعة تلك الآفة (السيف : ١).

ومن الثابت بأن الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية ، وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع لأسباب متعددة ، منها : (انفتاح الدول بعضها على بعض - سرعة انتشار المعلومات - زيادة مشاركة الشعوب في صنع القرار - تأثر مصالح الدول الصناعية والنامية من انتشار هذه الظاهرة) (الفساد الإداري والمالي ١ : ١).

ويذكر (موسى : ٩) تعريف الإصلاح الإداري على أنه : " إدخال تعديل في تنظيمات إدارية قائمة، أو استحداث تنظيمات إدارية جديدة وإصدار الأنظمة والقوانين واللوائح اللازمة لذلك ".

وهناك بعض الآليات والسياسات والإجراءات التي يمكن إتباعها لتحقيق الإصلاح للقطاعات التي عانت من الفساد الإداري.

ويذكر (البزار : ١) عدد من الآليات المقترحة وهي :

١. إصلاح النظام المصرفي والسيطرة عليه لمنع سارقي المال العام من الاختباء والتخفي فيه.

٢. تكوين مؤسسات رقابية مستقلة تشرف على مراقبة العمل في الهيئات الحكومية والخاصة على حد سواء.

ويضيف (طه : ١) بعض الإجراءات ، مثل :

٣. الحد من البيروقراطية المعقدة الروتين والحد من وضع العراقيل أمام مصالح الناس ، فهذا الأمر يجعل المواطن يلجا إلى طرق ملتوية لإنهاء معاملته وتيسير أمره الرشوة مثلا.

٤. الردع القانوني.

٥. تحسين الوضع المادي للموظف حتى لا يحتاج ويذهب لأخذ الرشوة.

ويضيف مقال (الفساد الإداري وجرائم استعمال السلطة الوظيفية : ٢) أن هناك عددا من الإجراءات التي يجب إتباعها للحد من هذه الظاهرة ، منها :

٦. تطوير القواعد النظامية المطبقة.

٧. تبني نظم حديثة توفر حماية أفضل.

٨. إزالة جميع المعوقات التي تمنع من الحصول على التعويض ومحاسبة الجاني.

٩. الاهتمام بأخلاقيات الوظيفة العامة.

١٠. إشعار الموظف العام بالمسؤولية الملقاة عليه.

١١. تكثيف الجهود الخاصة بالتوعية الإدارية.

١٢. تفعيل دور التدريب العملي لكي يؤدي دوره في توجيه الموظف إلى سبل اكتساب الأخلاقيات الإدارية الحميدة والالتزام بها سلوكيا ومهنيا.

لا يمكن الحديث عن التنمية دون إغفال موضوع (الفساد والحكم الصالح). وبدءًا من العام ١٩٩٥

obeikandl.com

أصبح واحدًا من الموضوعات الرئيسة لدى باحثي العولمة ودارسي النظرية الاقتصادية، كما أصبح محط اهتمام ومتابعة أهم المؤسسات الدولية وعلى رأسها (البنك العالمي) ومؤسسة (شفافية دولية).

المبرر الأول لهذا الاهتمام من لدن الأوساط الدولية يعود إلى الفشل غير المتوقع للبرامج المالية التي أودعتها هيئات دولية كبيرة مثل (البنك العالمي) لدى الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية حيث بينت آخر الدراسات أن جل هذه الدول تسيء استخدام هذه المساعدات الموجهة للتنمية وفي أكثر الأحيان تطالها يد الفساد (في دراسة ميدانية على دولة أوغندا تبين أن ١٣٪ من ميزانية التعليم لا تصل إلى المصادر). ولقد قدمت في براغ خلال الاجتماع السنوي للبنك العالمي (أكتوبر ٢٠٠٠) عدة انتقادات لهذه المؤسسة بسبب مساعدتها المالية إلى دول معروفة بالفساد وهي روسيا ودول شرق أوربا خلال التسعينيات. وتثار حاليًا تساؤلات واسعة داخل هذه المؤسسة بشأن الاستمرار في تقديم القروض لدول ساهمت القروض الخارجية بشكل أو بآخر في انتشار الفساد الاقتصادي بها. وقد أثار البروفيسور روز أكرمان وهو متخصص في مسائل الفساد الاقتصادي هذه الإشكالية بقوله: (هناك بعض دول حكوماتها غير مهتمة بالإصلاحات. يجب ألا ترشح لمساعدات وقروض البنك الدولي).

المبرر الثاني هو تنامي ظاهرة الفساد الاقتصادي في حد ذاتها وانتشارها على نطاق واسع ضمن رقعة الدول النامية وبين بعض الشركات الصناعية الكبرى ذاتها.

وقد أكد هذه النتيجة استطلاع أجراه البنك العالمي على ٦٩ دولة و٣٦٠٠ شركة.

كما ساهمت مشاهد التحول الديمقراطي وتنامي الحركات المدنية المنادية بحرية التعبير والتعددية الحزبية في عديد الدول – التي مرت بمرحلة الاستبداد السياسي – في الكشف عن ظاهرة الفساد وعن امتداداتها داخل الأجهزة الإدارية والحكومية المختلفة.

وأخيرًا وبمجرد أن أثبتت المقاربات النظرية لعلم الاقتصاد العلاقة المفسرة بين تقدم الفساد وتخلف التنمية في الدول النامية سارعت الجهات المهتمة بالشأن التنموي إلى دق ناقوس الخطر وإلى اقتراح استراتيجيات محددة ومدروسة للحد من تنامي هذه الظاهرة ومعالجتها ومن ثم التبشير بما يعرف بالحكم الراشد أو (الحكم الصالح).

ما هو الفساد؟

عرف الفساد بصيغ عدة منها (الانحراف الأخلاقي لمسئولين في الحكومة والإدارة)، (التنازل عن أملاك الدولة من أجل مصالح شخصية). لكن التعريف المعتمد بهذا الصدد هو ذلك الذي استخدمته لأول مرة مؤسسة البنك العالمي واعتمد في جميع الكتابات: (استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة)، أو (الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أي الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة).

وفي هذا المعنى، تندرج جميع ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة إذا تعلق الأمر بالشركات الكبرى، ومن ذلك: (العمولات، الرشاوى، التهرب الضريبي، تهريب الأموال، الغش الجمركي أو التهرب من الجمارك، إفشاء أسرار العقود والصفقات، الوساطة والمحسوبية في الوظائف العامة).

ومع أن الفساد الاقتصادي ظاهرة تكاد تكون محددة في استغلال المنصب الحكومي - وإلى حد ما المناصب العليا في الشركات الخاصة - إلا أن ذيول هذا الاستغلال تطال مختلف الشرائح الاجتماعية وقد لا تبدو للعيان للوهلة الأولى.

فالمسئولون الموصوفون بهذه الظاهرة يتقنون استخدام أساليب ممارستها كما أن ممارسات الفساد يغطي بعضها بعضًا وفي غالب الأحيان يغض الطرف عما يعرف بـ (الفساد الصغير) في بلد شائع فيه (الفساد الكبير). والفرق بين هذين النمطين من الفساد يكمن في بيئته من جهة وفي قيمته ودرجة تأثيره على الموارد الاقتصادية والمال العام من جهة ثانية.

ويشارك في ممارسة الفساد أعوان من الحكومة ومن الإدارة والجيش ومن دواليب الحكم وقد يمتد ذلك إلى رؤساء دول ووزراء معروفين والأمثلة على ذلك كثيرة، وفي أحيان قليلة يطال الفساد الشركات الخاصة في البلدان الصناعية عن طريق مجالس الإدارات بها، وينشر صندوق النقد الدولي حالات عن بلدان معينة منها ما جاء بخصوص أنغولا (١٩٩٦ - ٢٠٠١) من أن ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من إيرادات الحكومة الأنغولية تأتي من صناعة النفط لكن في بعض السنوات لم يدخل

٤٠٪ من إجمالي الإنتاج المحلي الخزينة بل تم إخفاؤه في حسابات سرية. وتذهب بعض التقارير إلى أن ٨٠٪ من القروض التي منحتها البنوك التجارية خلال الثمانينيات للدول لم تصل إلى أهدافها وبقيت في حسابات البنوك الأوربية.

وبرأيي فإن أحسن تعريف لظاهرة الفساد هو ذلك الذي يصفها بواسطة مظاهرها وتجلياتها. فالجميع يعلم أن موارد أي دولة معرضة للنمو كما هي معرضة للنضوب وللتبديد حسب طريقة تسييرها وكفاءة القائمين عليها - إلا أن أبرز عوامل تبديد الثروة القومية هو الحكم الفاسد بدءًا من التمول بالرشاوى إلى التهرب الجبائي، الاختلاس، تحويل الأموال، تزوير الفواتير، التجاوز الجمركي، تدوير المساعدات الدولية وممارسة الريع.

ولكل مظهر من هذه المظاهر مسبباته إلا أنه وفيما يخص عالمنا العربي فإن حيثيات الفساد وجذوره تتباين من بلد لآخر، والدوافع إلى ممارسته تختلف هي الأخرى. فمسببات (الفساد الصغير) الذي يلحق عادة الموظفين لدى الإدارة وموظفي البنوك وبعض المديرين لا يتجاوز حدود الحاجة وصعوبة أوضاع المعيشة الشيء الذي يفسر انتشار هذا النوع من الفساد في مرحلة التحول من نمط الاقتصاد الموجه إلى اقتصاديات السوق، بينما تكمن مسببات (الفساد الكبير) الذي يلحق غالبا المسئولين الكبار ورجال الجيش في الرغبة في تحقيق فائض الريع. وقد لعبت الطفرة النفطية لدول عربية معينة وأسلوب الحكم الاشتراكي دورًا مهمًا في نشوء هذه الظاهرة واستفحالها.

تجليات الفساد وذيوله

للفساد تجليات عدة، أهمها: الفساد المالي والفساد الإداري. ويعد الفساد السياسي واحدًا من أهم وجوه الفساد، وهو المدخل الرئيس لجميع تجليات هذه الظاهرة، إلا أن الانطباعات الاقتصادية تتجلى بشكل أوسع في النوعين الأولين.

تعتبر (الرشوة) أهم تعبير عن الفساد المالي، وهي كذلك فعلاً لأنها تلحق الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات على كل المستويات، ولا يكاد يخلو بحث أو دراسة أو مقال أو تحليل لظاهرة الفساد إلا وأسهب في تحليل مسبباتها ونتائجها، وهناك جمعيات غير حكومية اقترن اسمها بمحاربة الرشوة.

وفي البلاد العربية، يقترن انتشار الرشاوى بكل من نوعي: (الفساد الكبير) و(الفساد الصغير) وبدءًا من الصفقات العمومية ومنح رخص الاستغلال في منشآت القطاع العام إلى الإنفاق على شراء الأسلحة إلى توفير الخدمات الإدارية وتسريعها إلى شراء المناصب المرموقة في إدارة الشركات وتسيير الموارد البشرية.

وتذهب منظمة (شفافية دولية) إلى أن الفساد المتعلق بمنح الصفقات خارج محددات المنافسة من شأنه أن يضعف موارد الحكومة ويزيد من الإنفاق العام.

ولعل أخطر ما في (الرشوة) من مميزات أنها حازت مشروعية شبه رسمية، وحتى في الثقافة الشعبية حازت قدرًا معتبرًا من القبول العام وتكاد تصبح واحدة من ملامح البلاد النامية عمومًا.

وجه آخر من وجوه الفساد المالي هو ما كان متصلاً بالتهرب الجبائي، ونعني به تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح (التي عادة ما تنجز عن النشاطات غير المصرح بها) أو بالتصريح الكاذب (وهو المظهر الأكثر شيوعًا لدى القطاع الخاص). وكما يحصل التهرب الجبائي في محيطه الطبيعي في السوق غير الرسمية (الاقتصاد الموازي) فهو يغذيه أيضًا ويراكم رأس المال داخله مما يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية من جهة ويفوت عليها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم.

وإلى جانب التهرب الجبائي وآثاره على الاستقرار الضريبي، هناك التهرب الجمركي وأبطاله من كبار المسئولين على الجمارك وبعض الأعوان، وفي بعض البلدان يتيح الفساد الجمركي شبكات معقدة من الأعوان، وتضع وثائق البنك العالمي مؤسسات الجمارك وإدارات الجباية (الضريبة) على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات على مستوى الأسعار ومداخيل الدولة وعلى (المنافسة الشريفة) ونقصد بالمنافسة الشريفة هنا المنافسة الكاملة وهي تعريب للمصطلح الأجنبي ويعني أن يحصل جميع المتعاملين في السوق على المزايا نفسها وألا تكون هناك حواجز غير اقتصادية أمام البعض.

التبذير في نفقات الدولة

للتبذير في نفقات الدولة مظاهر رئيسة، الأول يتصل بوضعية الاقتصاد لدى الدول التي مرت بمرحلة الاقتصاد الموجه، والثاني يتصل بمرحلة الانتقال إلى اقتصاديات السوق ومرحلة الإصلاح الاقتصادي (الانفتاح) ومظهر له علاقة بوضعية الاقتصاد الحر. ويخص المظهر الأول سلوك بعض كبار المسئولين في الدولة وفي الجيش من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة (يعبر عن هذا المظهر من الفساد بالاختلاس) وقد بينت دراسة ميدانية عن دولة أوغندا أن ١٣٪ من مخصصات الإنفاق الحكومي على قطاع التربية لا تصل إلى هدفها وتطالها جيوب كبار المسئولين في الدولة.

ويلعب نظام المحاسبة الملائم للنمط الموجه دوره في ذلك للفراغات التي يتميز بها إذا تعلق الأمر بمخصصات الموازنة العامة.

وخلال مراحل الإصلاح الاقتصادي استفادت جل الدول التي مرت بمرحلة انتقال من مساعدات دولية مهمة، بعضها في إطار إعادة جدولة مديونية هذه الدول وبعضها في إطار برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من محدودية مبالغ هذه المساعدات بالمقارنة مع احتياجات الانتقال وإعادة تأهيل الاقتصاديات الوطنية إلا أن مبالغ مهمة منها، تكون قد هربت أو استخدمت في غير محلها.

أما في مرحلة التأسيس لاقتصاد السوق فإن منح رخص الاستثمار وتمويل الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلاقة البنوك (التي غالبًا ما لا تواكب وتيرة النمط الليبرالي) بنسيج القطاع الخاص كلها عمليات تشكل بيئة ملائمة للفساد المالي، وتثار حاليًا العلاقة بين تفاقم ظاهرة الفساد الاقتصادي وعمليات خصخصة القطاع العام في الدول التي تمر بمرحلة انتقال. ومازالت التقارير الدولية تقدر مبلغ الرشاوى التي تمنحها بعض الشركات الصناعية لشراء أصول القطاع العام في هذه البلدان، من ذلك التقرير المعنون: (تصدير الفساد – الخوصصة، الشركات متعددة الجنسيات والرشاوى) بـ٨٠ مليار دولار سنويًا وهو ما يقارب المبلغ الذي تخصصه الأمم المتحدة لبرنامج محاربة الفقر.

مؤشر قياس الفساد

تهتم المؤسسات الدولية وبعض الدول الكبرى – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – بمكافحة الفساد وإقامة الحكم الصالح بصورة لافتة للنظر. فقد تأسست منظمة (الشفافية الدولية) وشعارها (معاملات شفافة ونزيهة) وجمعية (مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح) وشعارها (تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد)، وأصدر الكونجرس الأمريكي (العقد الدولي لمكافحة الفساد وإقامة الحكم الصالح) IAGGA في ٥ أكتوبر ٢٠٠٠.

كما شهدت بعض الدول العربية بروز جمعيات لمكافحة الفساد ومؤسسات، مثل (الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة)، ومؤسسات الحكومة الإلكترونية (شأن الأردن).

وتدور انشغالات المنظومة الدولية هذه حول ترقية عمليات محاربة الفساد بتشجيع حرية الإعلام، وإشراك المجتمع المدني في مراقبة هذه الظاهرة، الرقابة المحاسبية (التدقيق المحاسبي)، إعادة التنظيم القانوني للصفقات التجارية، ترقية الانتخابات الحرة والشفّافة، إشراك الدبلوماسية بشكل أكثر نجاعة في مكافحة تهريب وتبييض الأموال، بالإضافة إلى وضع برامج محددة للمساعدة الدولية في مجال محاربة الفساد بأنواعه وإقامة الحكم الراشد.

ويعتبر مؤشر قياس الفساد في العالم CPI الذي وضعته منظمة (شفافية دولية) أهم معيار لقياس الفساد لدى الدول وترتيبها. ويتضمن هذا المؤشر للعام ٢٠٠٣ ترتيبًا لـ١٣٣ دولة بناء على نظرة شعوبها إلى معاملات الرسميين فيها، وبه ١٠ درجات (من درجة صفر إلى درجة ١٠) وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد، وتعد الدرجة صفر أسوأ حالة والدرجة ١٠ أحسنها على الإطلاق. وفي آخر كشف لهذا المقياس (٢٠٠٣) رتبت بنجلاديش على رأس قائمة الدول الأكثر فسادًا في العالم بـ١,٣ نقطة تليها نيجيريا بـ١,٤ نقطة، وتعد دول مثل الدانمارك وسنغافورة أحسن دول العالم في مقياس الفساد بدرجات تزيد على الـ٩ من ١٠، وتأتي فنلندا في المرتبة الأولى بـ٩,٧، وتحتل ألمانيا المرتبة ١٠، وتجيء اليابان في المرتبة ٢١.

وعلى الرغم من أن مقياس (مؤشر قياس الفساد في العالم)، لا يشمل جميع دول العالم، إلا أنه

يعطينا صورة كافية عن رؤية الشعوب ورجال الأعمال إلى أوضاع بلدانهم، وتذهب جميع تقارير هذا المؤشر، التي شرع فيها العام ١٩٩٥، وتشارك في إعدادها تسع مؤسسات مستقلة إلى أن ثلثي دول العالم لا تتجاوز الدرجة ٥.

بعض الآثار المدمرة للفساد

للفساد بأنواعه آثار مدمرة، ليس فقط على النواحي الأخلاقية، بل يصيب بشكل مباشر النواحي الاقتصادية والسياسية لأي بلد.

فقد أثبتت الدراسات الميدانية أن للفساد انطباعًا سيئًا على: وضعية الفقر، مستوى الأسعار، نجاعة الاستثمارات، الانفاق الحكومي، توزيع الدخل، نوعية الخدمات، وضعية الموارد البشرية والفكرية، التحصيل الجامعي، إعانات التنمية، تكاليف الإنتاج وأعباء الاستغلال، وحسب دراسة ميدانية، فإن تخفيض الفساد بنسبة ٣٠٪ يسمح بالرفع من معدل الاستثمار بـ٤٪.

وعلى الرغم من بعض التفسيرات، التي تذهب إلى أن للفساد بعض الايجابيات على صعيد تخصيص الموارد، وتسهيل الخدمات والإجراءات الإدارية وربح تكلفة الوقت، إلا أن جل الدراسات الأكاديمية الرصينية أبرزت الآثار المدمرة للفساد.

- فالتهرب الجبائي من شأنه أن يضعف ميزانية الدولة.

- والتهرب الجمركي من شأنه أن يخل بتنافسية الشركات كما يحرم الدولة من إيرادات مهمة.

- والاختلاس يزيد من اتساع رقعة الاقتصاد الريعي، ويطرد النقود خارج دائرة الإنتاج.

- وتهريب الأموال يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي، وحتى المستثمر الوطني، وقد بينت تجربة عربية أخيرة كيف أن بنكًا خاصًا حديث النشأة كلّف الدولة المعنية خسائر من ١٢ إلى ٢٠ مليار دولار (حسب التقديرات المتباينة)، جراء معاملات فاسدة تجاه الزبائن ما أدى إلى تهريب مبالغ ضخمة إلى الخارج.

-وتبذير المال العام يثير قلاقل اجتماعية ويفتح الحوار السياسي على موضوعات تصرف النظر عن موضوعات التنمية وأولويات الإصلاح.

- والفساد التنظيمي يحرم الشركات من كفاءات القيادة والإدارة.

- وسوء استخدام الموارد يزيد من تكاليف الإنتاج ومن التكلفة الحدية لرأس المال.

- الفساد يعيق أكثر ما يعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المؤسسات المعول عليها في نمو الاقتصاد المعاصر.

- ويشوّه الفساد تركيبة النفقات العامة. وتخصيص الموارد البشرية، ويؤدي إلى إضعاف الرقابة على القطاع العام.

الأثر في السلوك المهني

تنجم عن ظاهرة الفساد عادة انعكاسات تصيب السلوك المهني لدى الأفراد، فمن خلال السلم الوظيفي تتطلب عملية الفساد تدخل عديد الأعوان من عديد المراتب، مما يضاعف من حجم الظاهرة لدرجة أن أحد الباحثين استعمل مصطلح مضاعف الفساد أسوة بمضاعف الاستثمار عند اللورد كينز، وتتضاعف المبالغ المتأتية عن هذا السلوك بحسب عدد الأعوان لدرجة أن تدفقاته المالية تفوق بكثير التدفقات من الأجور الرسمية، ما من شأنه أن يغير مفهوم الدخل الفردي في حد ذاته، إذا ما تحوّل هذا السلوك إلى ظاهرة. وفي عالمنا العربي، ارتبط الفساد إبان الثمانينيات بسلوك جديد لم يكن معروفًا من قبل لدى رجال الأعمال، ومكاتب الاستشارة، إذ (يتم توجيه عقود الخدمات الاستشارية من خلال هيئات المعونة الأمريكية والشركات الأجنبية نحو مكاتب استشارية بعينها في القطر العربي المعني بهدف تكوين نخبة أو طبقة جديدة من المهنيين ورجال الأعمال تروج لبرامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية في مجالات محددة مثل: الخصخصة، تحرير التجارة، دمج الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية، دون اعتبار المصالح الاقتصادية العليا للوطن العربي).

وهكذا صار التعاطي بالعمولات مدخلاً إلى تأسيس سلوك مهني جديد في أوساط بعض رجال الأعمال وأصحاب مكاتب الخبرة، مما ينعكس سلبًا على نوعية الدراسات، ومدى استجابتها لشروط الخبرة، والملاحظ في هذا المجال هو اعتماد بعض الدول العربية، وواضعي السياسات بها على مثل هذه الدراسات في مجال التخطيط الاجتماعي والتنمية، الشيء الذي يؤدي إلى مضاعفات أخرى تتعدى الحيز الاقتصادي والمالي إلى الحيز الاجتماعي.

الأثر في النمو

النمو الاقتصادي هو دائمًا هاجس الدول، لأنه يشكّل البوابة الأمامية للتنمية، وتعد نسبة من ٨ إلى ٩ بالمائة كمعدل نمو سنوي نسبة مستهدفة من جميع الدول، إلا أن هذه النسبة تظل مرهونة بمدى استجابة كل دولة إلى معايير الحكم الصالح، وإلى موقعها من درجة الفساد الاقتصادي، فقد بات واضحًا من خلال الدراسات القياسية والميدانية أن معدلات النمو تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد، حيث تخصص الموارد على غير أساس النمو، وإنما على أساس الريع المتوقع منها. ويذهب الأستاذ ماجد عبدالله المنيف في بحثه القيّم، إلى أن الفساد يكون كبيرًا إذا تعلق الأمر بمشروعات البنية التحتية، مما يشجع على توجيه الإنفاق الرأسمالي (الإنفاق من رأس المال الاستثمار) كمحفز للنمو إلى الكم الهائل من مشروعات البنية التحتية لدى الدول المعروفة بالفساد الاقتصادي.

ويؤثر الفساد في النمو عبر تأثيره في كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص. ففي حال الاستثمار الحكومي، يبرز الانعكاس على المبلغ النهائي، وعلى نوعية الاستثمار. وفيما يخص المبلغ النهائي للاستثمار، فإن الحصول على الصفقات العامة من عروض الحكومة عن طريق العمولات، يزيد من تكاليف الاستثمار في قطاعات مثل البناء والأشغال العامة، إذا ما احتسبت مبالغ العمولات في محاسبات الشركات بصورة أو بأخرى. وفيما يخص نوعية الاستثمار، فإن منح الصفقات لشركات ليست بالضرورة متحكّمة في إدارة الإنتاج أو في أخلاقيات الاستثمار، بل قادرة فقط على شراء ذمم المسئولين، غالبًا ما يؤدي إلى الغش في المنتوج. كما يؤثر الفساد في تحويل

الاستثمار عن مجالات معينة إلى مجالات أخرى، لها القدرة على إنتاج الريع، مما يؤثر سلبًا في عملية تخصيص الموارد، ويعيق عملية التنمية.

أما في مجال الاستثمار الخاص، فتكفي الإشارة إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية، شملت دولتي سنغافورة والمكسيك: يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية، بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة بـ٥٠٪ على دخل الشركات.

وتفسير ذلك يقارب حال الاستثمار الحكومي إذ تعتبر ممارسات الفساد في القطاع الخاص تكاليف إضافية.

ويدرج بعض الاقتصاديين موضوع الفساد ضمن نظرية التوزيع، كما يستخدمون نظرية الريع لتفسير أبعاد هذه الظاهرة، ومعلوم أن نظرية التوزيع من نظريات الاقتصاد المهمة، وضع بعض أسسها الاقتصادي الانجليزي دافييد ريكاردو، وقد كان مفهوم (الريع) في هذه النظرية، مقتصرًا على الأرض ثم على المادة الأولية (في الاقتصادات النفطية خاصة)، ويرد الآن تحليل الريع من خلال المبالغ الضخمة للعمولات، التي يتلقاها المسئولون لقاء خدمات يستغلون فيها مناصبهم الحكومية، وعلى قدر المنفعة الحدية، التي يحصل عليها الموظف الحكومي المعني بظاهرة الفساد، يتحرر سلوكه المهني، وهكذا تساعد نظرية القياس الاقتصادي على إيجاد العلاقة المفسرة بين ممارسة الفساد، والمنافع الحدية للموظفين، بغض النظر عن الأثر الاجتماعي.

خلاصة: حاول هذا المقال معالجة مفهوم الفساد في علاقته بالنمو، وفعالية النظام الاقتصادي كمدخل للموضوع، ويتضح جليًا عمق الأبعاد، التي يكتسيها ويكون من المناسب التنويه بالمبادرات الدولية لمحاصرة هذه الظاهرة، ومعالجتها في بيئتها الطبيعية دون الحاجة إلى ملاحقتها في الدوائر الخارجية، ويكون من الواجب إذن حفز المنظمات غير الحكومية على إثارة هذا الموضوع، وإطلاق حوار بناء حوله.

مظاهر الفساد الادارى

يقول العلماء وأساتذة الاقتصاد الإسلامى أن الفساد الاقتصادى معناه ضياع الحقوق والمصالح بسبب مخالفة ما أمر به الله ورسوله وأجمع عليه الفقهاء، أى الاعتداء على حقوق الأفراد والمجتمعات وعدم الالتزام بما أمرنا الله به ورسوله، ويترتب عليه الهلاك والضياع ومحق البركات والحياة الضنك، وهذا هو ما أشار الله إليه فى كتابه الكريم :﴿ فإما يأتينكم منى هدى، فمن تبع هداى فلا يضل ولا يشقى، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ﴾ (طه : ١٢٣ ١٢٤).

ولقد ظهر الفساد بكافة صوره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية ولقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى ذلك فى قوله تبارك وتعالى :﴿ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون ﴾ (الروم : ٤١)، ولقد تنبأ رسول الله (r) بذلك وحذرنا من الخصال التى تؤدى إلى الفساد، فقد روى البزار وابن ماجه والبيقهى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (يا معشر المهاجرين خصال خمس، إذا ابتليتم بهن، ونزلن بكم، وأعوذ بالله أن تدركوهن) :

- لم تظهر الفاحشة فى قوم حتى يعلنوا بها، إلاّ فشا فيهم الأوجاع التى لم تكن فى أسلافهم،
- ولم ينقصوا المكيال والميزان، إلاّ أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان،
- ولم يمنعوا زكاة أموالهم، إلاّ منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا،
- ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله، إلاّ سلط عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما فى أيديهم،
- وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله، إلاّ جعل بأسهم بينهم

ولقد تحققت نبوءة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فى هذه العصور، فلقد ظهرت البلايا والنكبات والمصائب ومحقت البركات بسبب ذنوب ومعاصى الناس وبعدهم عن تطبيق شرع الله عز وجل وهذا ما أشار الله إليه :﴿ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون ﴾، أى يتوبون إلى الله عما هم عليه من المعاصى والآثام.

- من نماذج الفساد الاقتصادى المعاصرة

حيث طالما لا نطبق ما أمر الله به، وننتهى عما نهانا الله عنه، يكون الفساد فى المجتمع قائم لا محالة فى الواقع العملى، ومن النماذج البارزة على ذلك فى القرآن الكريم : نموذج قوم شعيب الذين كانوا يطففون المكيال والميزان فى المعاملات ولقد وصفهم الله بأنهم من المفسدين فى

الأرض، ونموذج قارون الذى بغى بماله وقال إنما أوتيته عن علم عندى وامتنع عن أداء الزكاة والصدقات، ونصحه قومه فقالوا له كما ورد فى القرآن الكريم وقالوا له :﴿.. وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد فى الأرض إن الله لا يحب المفسدين ﴾ (القصص : ٧٧)، ونموذج أصحاب الجنة الذين أقسموا بأن لا يعطوا الفقراء حقهم فى الحرث.. ولقد وصفهم الله بأنهم كانوا ظالمين طاغين.

ونماذج الفساد الاقتصادى الظاهرة والمنتشرة عديدة نذكر منها على سبيل المثال :

- من صور الفساد فى مجال المال : السرقة والاختلاس والرشوة والتربح من الوظيفة واستغلال الجاه والسلطان والربا، والمضاربات والقمار ومنع الزكاة ...وصور خيانة الأمانة فى المعاملات المالية.

- من صور الفساد فى مجال العمل : الإهمال والتقصير، والتعدى على لوازم العمل، وعدم الإتقان، عدم الانضباط والالتزام بنظم العمل، المحسوبية وعدم تكافؤ الفرص، وبخس العامل حقوقه.

- من صور الفساد فى مجال الاستهلاك والإنفاق : الإسراف والتبذير، والإنفاق الترفى والبذخى والمظهرية والتقليد غير النافع وعدم الالتزام بالأولويات الإسلامية.

- من صور الفساد فى مجال التداول والتجارة : الغش والتدليس، والغرر والجهالة، والغبن والبخس، والمماطلة فى أداء الحقوق، والاحتكار والمعاملات الوهمية والرشوة والعمولات الزائفة.

ولقد حرمت الشريعة الإسلامية كل صور الفساد الاقتصادى السابقة بأدلة من الكتاب والسنة، ولقد تناولها الفقهاء بالتفصيل وبيان العلل من تحريمها ومن تلك العلل أنها تؤدى إلى ضياع

الحقوق وهلاك المال والأعيان والموارد ... وكل هذا يقود إلى التخلف والفقر والحياة الضنك والتى أشار إليها الله سبحانه وتعالى بقوله : ﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ﴾ (طه : ١٢٤).

اسباب الفساد الاقتصادى

يستنبط من مظاهر الفساد الاقتصادى وصورة المعاصرة أنه ينجم بصفة أساسية بسبب عدم تطبيق ما أمر الله به، وعدم الانتهاء عن ما نهى الله عنه، أى عدم الالتزام بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وفى مجال المعاملات الاقتصادية بصفة خاصة، وهذا يرجع إلى مجموعة من الأسباب نوجزها فى الآتى :

و ضعف الإيمان ومن أهمها عدم الخشية والخوف من الله وانعدام المراقبة والمحاسبة الذاتية، ونسيان المحاسبة الأخروية أمام الله سبحانه وتعالى، يوم يسأل المرء عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه.

و انتشار الأخلاق الفاسدة مثل الكذب والنفاق والرياء والغلظة وسوء الظن وعدم الوفاء بالعهود والعقود، وخيانة الأمانة والرشوة والمحسوبية والاحتيال.

و ضعف السلوكيات الطيبة، وانتشار المادية بين الناس وتفكك عرى التكافل والتضامن الاجتماعى، وانتشار الأنانية والحقد والكراهية.

و الحكم بغير ما أنزل الله والتسلط على الناس وكبت الحريات ... وتطبيق نظم وقوانين وضعية تخالف شرع الله عز وجل.

. الإصلاح الإسلامى للفساد الاقتصادى .

الإنسان هو أساس الفساد الاقتصادى، فإذا فسد الناس فسد المال، وعلى هذه الحقيقية يقدم المنهج الإسلامى العلاج لإصلاح الفساد الاقتصادى، ويتمثل فى الأمور الآتية :

أولاً : التقوى والإيمان والمراقبة والمحاسبة الذاتية : ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى: ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذنهم بما كانوا يكسبون ﴾ (الأعراف : ٩٦).

ثانياً : الرجوع إلى شريعة الله عز وجل وهدى ورسوله صلى الله عليه وسلم فهما أساس الإصلاح، ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى : ﴿ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا، ونحشره يوم القيامة أعمى، قال رب لم حشرتنى أعمى وقد كنت بصيرا، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ﴾ (طه : ١٢٤ ـ ١٢٦) ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى) (البخارى).

ثالثاً : تطبيق الحدود الواردة فى شرع الله ضد مرتكبى الجرائم الاقتصادية فهى تأكيد لسلطان العقيدة والأخلاق، ويقول العلماء : (إصلاح الناس بالإيمان وإصلاح الدولة بالشريعة).

رابعاً : حسن اختيار العاملين على أساس القيم الإيمانية والأخلاقية لأن ذلك من موجبات الوقاية من الفساد قبل وقوعه، ولقد طبق ذلك فى صدر الدولة الإسلامية ولاسيما فى العاملين على المال.

خامساً : القدوة فى تطبيق أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية، فإذا صلح الراعى صلحت الرعية، ومن سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ومن تبعهم بإحسان نستطيع أن نستنبط النماذج المشرفة لدور ولى الأمر فى منع الفساد الاقتصادى، وفى هذا المقام نذكر من قال لعمر بن الخطاب : (لو رتعت لرتعت الرعية).

مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي بدول

إن الكتابة تحت هذا العنوان، تستدعي أن نمهد لها بمقدمة، نحاول من خلالها إظهار الإمكانيات الهائلة، التي حباها الله سبحانه وتعالى لهذه الدول، فأقل ما يقال عنها من قبل علماء الثروة، أنها مستودع للثروات الطبيعية. ومن أشهر محاصيلها الزراعية، الدخن، الذرة، الفول السوداني، الموز، اليام، الكاكاو، وزيت النخيل، والأخشاب الصلبة، القطن، وغيرها من المنتجات الزراعية بالإضافة إلى ثروات حيوانية كبيرة، كالأبقار، والإبل، والأغنام، والطيور الداجنة، وغير الداجنة.

أما الثروة المعدنية فأهم عناصرها: البترول،اليورانيوم، القصدير، الحديد، النحاس، الذهب، الألماس وغيرها من المعادن.

أما ثرواتها الغابية، فتتمثل في الغابات الكثيفة، وخاصة في جنوب المنطقة حيث يمر خط الاستواء، والتي يكاد الماشي داخلها يمسك مصباحاً مضيئاً ليهتدي به من شدة ظلامها !. وتتميز هذه الغابات بأنها خضراء طول العام، وتشمل على عدة أنواع من الأشجار منها : أشجار أكاجو (lAcajou)، وأشجار بيته (le bete)، وأشجار سامبا

(le samba)، وأشجار تاك (le teck)، وأشجار أفوديري (lavodire)، وأشجار ماكوري (le makore)، وأشجار إيروك (liroko) ومن هذه الأشجار ينتج أجود أنواع الأخشاب التي تستخدم في الصناعة.

أما الأنهار (الماء العذب)، فإن في هذه الدول مجموعة من الأنهار، أهمها نهر النيجر المصنف رابع أنهار العالم من حيث الطول وكمية الماء المتدفقة، وكذلك نهر السنغال، والمصنف سادساً بين أنهار العالم، بالإضافة إلى كثير من الأنهار الأقل شأنا وفروعها. ففي ساحل العاج مثلا والتي تعتبر من الدول ذات الأنهار الكثيرة، حيث تعبرها أربعة أنهار رئيسية من شطرها الشمالي إلي شطرها الجنوبي، وهي : نهر كافالي (le cavally)، وطوله ٧٠٠ كم وينتهي في مدينة (تابو tabou). ونهر بندامي (le bandama) وطوله ١٠٥٠ كم وينتهي في مدينة لاهو الكبري (Grand lahou). و نهر كوني (le comoe) وطوله ١١٦٠ كم وينتهي في مدينة (أبو سو aboisso). و نهر سسندارا (le sassandar) طوله ٦٥٠ كم ويتفرع إلي فرعين فرع ينتهي في مدينة كورهوغو (korhogo) والآخر إلي مدينة بونديالي(boundiali). وإلي جانب تلكم الأنهار، فإن هناك نهران ينبعان من الدولة نفسها وهما نهـرا باؤلي (baoule)، و باغوي (bagoe)، ويتجهان إلي جمهورية مالي .

كما تتميز هذه المنطقة بساحل بحري طويل، يمتد من الحدود الموريتانية شمالا حتى سواحل الكونغو جنوبا، مشكلا الانبعاج الافريقي الشهير، ويتجاوز هذا الساحل الآلاف من الكيلو مترات

طولا، ويعتبر من أكثر مناطق العالم صلاحية لممارسة الصيد البحري، حتى أن دولاً مرموقة في هذا المضمار كاليابان، ودول السوق الأوربية المشتركة، تتنافس وتتسابق على إستئجار هذه السواحل لاستخراج الثروة السمكية منها. وأما التربة فلا تكاد تخلو المنطقة من أي نوع من أنواع التربة، فمن التربة الطينية السوداء الناتجة من طمي الأنهار إلى التربة الرملية الناعمة المشكلة للسواحل والكثبان الرملية والتربة البحرية، وغيرها من أنواع التربة المعروفة لذوي الاختصاص.

ورغم هذه الثروات الهائلة، والتي يضاف إليها الثروة الأهم وهي توفر الأيدي العاملة الرخيصة، إلا أن هذه الدول تصنف على أنها من أكثر دول العالم فقراً، " إن السبع دول الأولى فقراً في العالم وهي" تشاد، غينيا، مالي، النيجر، غامبيا، فولتا العليا، غينيا بيساو" من دول غرب إفريقيا.

ولا يعتبر الفساد في النشاط الاقتصادي هو السبب الوحيد للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول. وإنما هناك أسباب أخرى يجدر بنا أن نذكرها. ونجملها في الآتي:

١- عوامل مناخية: حيث تتباين الظروف المناخية تباينا كبيراً من دولة لأخرى، وأحياناً في الدولة الواحدة. فشمال نيجيريا يصنف من ضمن المناطق المدارية قليلة الأمطار بينما جنوبها يعتبر من أكثر مناطق العالم أمطاراً، وهذا يعني أن شمالها يعاني من التصحر، وجنوبها يعاني من الفياضانات. كما أن دولا مثل دول الساحل والصحراء وهي (تشاد، النيجر، مالي، بوركينا) من أكثر الدول قسوة مناخياً، فتشتد الحرارة في النهار حتى تصل إلى منتصف الأربعينيات وربما زادت عن ذلك في بعض الأيام، بينما تنخفض في الليل إلى الصفر أو مادونه في بعض المناطق الصحراوية منها.وهي دول غير شاطئية، فلا موانيء بحرية لها، وإنما تعتمد على موانيء ما جاورها من دول.

٢- تفشي ظاهرة النكبات الطبيعية : ونعني بها الفياضانات المستمرة التي تهلك الزراعة في بعض المناطق، وتهدم البيوت، وتخرب البنية التحتية كالطرق والمصارف المائية، وأعمدة الكهرباء والهاتف، وما يصاحبها من نقل للتربة.. إلخ.

٣- ظاهرة الكسل لدى المواطنين عموماً. حيث إن الثقافة الشعبية كثيرا ما تفضل النشاط

التجاري على الزراعة، وهي أكثر أوجه النشاط الاقتصادي قابلية للنجاح. فقد تمر بمحاذاة نهر يجري فيه الماء طوال العام ولا تجد زراعة ذات بال على ضفتيه.

٤- تعدد الأعراق واللغات. ويؤدي هذا إلى أن قبائل كاملة تضع أيديها على مناطق واسعة، ولا تسمح لغيرها من القبائل بمشاركتها في الاستفادة مما تنتجه هذه الأراضي وكثيرا ما تبقى هذه الأراضي بورا دون استثمار. ونوضح ذلك ببيان للوضع الديمغرافي لدولة كوت ديفوار مثلاً والتي كانت درة دول غرب إفريقيا من حيث الازدهار، وأصبحت هذا العام ٢٠٠٢ م منقسمة بين الحكومة المسيطرة على مساحة ٣٠ ٪ من جنوب البلاد وثلاث مجموعات منشقة ترجع في أصلها إلى قبائل غير جنوبية. وخاصة أن دولة كوت ديفوا تتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية هي.

١- مجموعة القبائل الساحلية، ومنها قبيلة أدياكي (Adiake) و أنسي

(Ainsi) وبوركفوي (Broto mande).

٢- مجموعة القبائل الغابية وتشمل جماعات : ـ جماعة برتوماندي الجنوبية

(proto mande) وجماعة أكان (proto akan).

٣- مجموعة قبائل سافان وتشمل جماعتين : ـ جماعة برتو سنفوو (proto senoufo) ـ جماعة برتوكولنكو (proto koulanqo).

" وأما الفرقة الثانية : فهي تمثل هذه المجموعات :

١- مجموعة قبائل ماندي الشمالية التى تتكون من قبيلة بمباري ومالنكي

(Malinke) وجولا (DIOLA) ويستحسن أن نشير إلي أن جميع هذه القبائل الثلاثة في أصلها عبارة عن جماعة واحدة بيد أنها أخذت هذه المسميات بعد حروب قبلية ووقائع تاريخية.

٢- مجموعة قبائل قلتائك (Les Migrations Voltaique) وهذه المجموعة تضم عدة قبائل منها : سنوفو، ودغونبا.

٣- مجموعة قبائل كرو (krou) وتشمل قبائل غيري وبتي وغودي وغيرها.

٤- مجموعة أكان: وتضم قبائل أتيى وبولي و أبوري و أنيى وغيرها.

٥- مجموعة قبائل البحيرات الساحلية : وتتكون من قبائل منها قبيلة إيبريي (EBRIE) و ألدجان (ALLDIAN) وأخرى (AHZI) وغيرها . وكل قبيلة من هذه القبائل لها لغتها الخاصة، ولها مناطق نفوذها، وحقولها ومراعيها رغم وجود قانون يمنع التقسيم الجغرافي على أساس العرق ويضمن المساواة لجميع أبناء الدولة الواحدة إلا أن الواقع يقول غير هذا.

٥- النقص في رأس المال الانتاجي. والاعتماد على الطرق التقليدية في ممارسة النشاط الزراعي والصناعي، حيث يكون الاعتماد شبه كلي على القوى البشرية، وكذلك في طرائق تخزين الفائض من الانتاج الزراعي، فإنها طرق بدائية تقوم على تخزين المنتوجات الزراعية كالدخن والذرة في صوامع طينية تقليدية.

٦- التخلف في تنمية الموارد الطبيعية. حيث يقتصر النشاط الاقتصادي على عملية الاستخراج والبيع دون التخطيط لاستكشاف غير المعروف من هذه الموارد أو تصنيع الموجود وتحويله إلى سلع، مما يوفر فرص العمل والمال.

٧- النسبة العالية للأمية، وقلة الخبرة الفنية.

٨- التخلف في مركز المرأة الاجتماعي وقلة مساهمتها في النشاط الاقتصادي .

وقد جعلت البحث في توطئة ومقدمة و أربعة مباحث. خصص المبحث الأول لذكر أسباب الفساد في النشاط الاقتصادي. وبينت في المبحث الثاني مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي. وجليت في المبحث الثالث أهم نتائج الفساد في النشاط الاقتصادي. أما المبحث الرابع فضمنته الحلول والمقترحات للتخلص من هذه المظاهر.وفي الخاتمة أوجزت ما تضمنه البحث.

وسائل البحث:

استخدمت عدة وسائل لتحقيق الهدف المنشود وهو الوقوف على أسباب ومظاهر الفساد الاقتصادي في مجموعة (c.e.d.e.a.o). وللوصول إلى الهدف استخدمت بعض المصادر والمراجع الأصلية التي تمت إلى الموضوع بصلة.وكذلك ترجمة بعض الأخبار والتحليلات الواردة في الصحافة اليومية أو الدوريات التي وقعت تحت يدي باللغة الفرنسية والانجليزية. وخبراتي المكتسبة خلال سبع سنوات من العمل والمشاركة الفعالة في كثير من مناشط الحياة العلمية في بعض هذه الدول، بالاضافة إلى استبيان أجريته على طلاب كلية الشريعة، من خلال أخذ عينة مكونة من عشرة طلاب من كل دولة من هذه الدول.

حدود البحث :

يختص البحث بدول منظمة مجموعة (سي. دي. أو) الإسلامية c.e.d.e.a.o commission economique des etats de l afrique de l ouest مع التركيز أكثر على الدول التالية (نيجيريا، النيجر، ساحل العاج، بوركينا، تشاد، مالي).

توطئة :

التعريف بدول مجموعة (سي. دي. أو) الإسلامية.

١- (غينيا كوناكري) : من دول غرب افريقيا، مستعمرة فرنسية سابقاً، لغتها الرسمية الفرنسية، وهي إحدى الدول الإسلامية بغرب إفريقيا استقلت في ٢٨ ـ ٠٩ ـ ١٩٥٨ م،نسبة المسلمين فيها تصل إلى ٩٥ ٪.

٢- (غينيا الإستوائية) : من دول غرب إفريقيا، استعمرتها أسبانيا،لغتها الرسمية الأسبانية نالت استقلالها ١٩٦٠م تقع على الساحل الغربي لافريقيا، تحدها من الجنوب والشرق الجابون، ومن الشمال الكاميرون وخليج غينيا والمحيط الاطلنطي من الغرب. تتكون من شريط ساحلي ومجموعة من الجزر أكبرها جزيرة فرناندو. ومناخها استوائي وأهم قبائل سكانها البوبي (Bubi) وهم سكان جزيرة فرناردو و الفانج (البانتو) .

٣- (النيجر) : مستعمرة فرنسية سابقاً، وهي إحدى الدول الإسلامية بغرب إفريقيا، وتبلغ مساحتها مليون ومائتان وسبعة وستون كيلو متر. وعدد سكانها تسع ملايين وأربعمائة وخمس وستون ألف نسمة . أعلن بأنها جمهورية في ١٩٥٨/١٢/١٨ م، واستقلت عن فرنسا عام ٣ /٨ / ١٩٦٠ ميلادية، ولغتها الرسمية هي اللغة الفرنسية، ولغاتها المحلية كثيرة منها (الهوسا، والزرما، والفلاني، والطوارقية، والعربية، وغيرها...) .ونظام الحكم فيها نظام جمهوري يقوم أساسا على وجود برلمان منتخب بالاقتراع المباشر من قبل مواطني هذه الدول.

٤- (نيجيريا) : مستعمرة انجليزية سابقاً، لغتها الرسمية الانجليزية، و أهم لغاتها المحلية الهوسا حيث يتكلم بها أكثر من ثلاثين مليونا من السكان، تليها لغة اليوربا، والايبو، والفلاتية، وهي أكبر دول هذه المجموعة مساحة وسكاناً، يمتد ساحلها نيف وألف كم وتقع أراضيها في حوض نهر النيجر وفرعه بنوى، يمثل المسلمون حوالي ٤٥ ٪ كما تزعم الدوائر الحكومية. استقلت عن بريطانيا عام ١٩٦٠ م. وأهم مدنها العاصمة أبوجا والميناء ليجوس وكانو وكادونا.

٥- (ساحل العاج) : دولة كوت ديفوار هي إحدى دول غرب إفريقيا، مستعمرة فرنسية سابقة، لغتها الرسمية الفرنسية، يحدها من الشرق غانا، ومن الغرب ليبيريا وغينيا، ومن الشمال مالي و بوركينافاسو ومن الجنوب المحيط الأطلسي .مساحتها : (٣٤٦. ٣٣٣ كم) حصلت على استقلالها من دولة فرنسا بتاريخ (٧ / أغسطس عام ١٩٦٠ م) أول رئيس لها في عهد الاستقلال هو (هوفيت بوانيه) Felix Houphouet Boigny. تقع كوت ديفوار بين الخطي (٤٣٠ و ١٠٣٠ من خط العرض الشمالي .

٦- (الكاميرون) مستعمرة فرنسية سابقة، عاصمتها (ياوندي) تحدها تشاد في الشمال والشرق وفي الغرب نيجيريا ومن الشرق أفريقيا الوسطى ومن الجنوب الجابون وغينيا الاستوائية، ولغاتها الرسمية الفرنسية والانجليزية بالإضافة إلى العديد من اللغات المحلية التي منها اللغة العربية. وأرضها مغطاة بالغابات وبحشائش السافانا . ويتكون سكان الكاميرون من حوالي مائة قبيلة زنجية، وبعض القبائل البربرية والحامية والعربية. وأشهر قبائلهم الفولان والكاتوما والماندورا والماسة والكانوري، وغالبية السكان من المزارعين وأهم المنتجات الذرة والموز والكاسافا والأرز

والقطن والبن والكاكاو، وأهم ثروات البلاد الحيوانات بأنواعها أبقار وأغنام وماعز. بالاضافة إلى القصدير والبوكسيت والذهب وبعض المعادن الأخرى .

٧- (سيراليون) مستعمرة بريطانية سابقة، استقلت عام ١٩٦١ م،لغتها الرسمية الانجليزية يحدها من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق والشمال غينيا ومن الجنوب الشرقي والشرق ليبيريا، عاصمتها و مينائها (فريتاون) وأهم مدنها (كويدو، وبو، وكينما) مناخها مداري رطب، أبرز قبائلها الماندي والتمني والماندنج والفولان والصوصو ويانونكا وفاي، وأهم مظاهر النشاط الاقتصادي بسيراليون الزراعة ومن أهم محاصيلها الأرز، والذرة، والكاكاو، والزنجبيل، والفول السوداني، والأخشاب النادرة، ويمتهن السكان كذلك صيد الأسماك، وأهم خاماتها المعدنية الماس والذهب واللؤلؤ والبوكسيت والحديد.

٨- (ليبيريا) : مستعمرة بريطانية سابقة، استقلت عام ١٨٤٦ م، لغتها الرسمية الانجليزية، وهي أقدم الدول في غرب إفريقيا، أنشأها الأوربيون كدولة تخص الرقيق المحرر، تحدها من الشمال غينيا، ومن الغرب سيراليون، ومن الشرق والشمال الشرقي كوتديفوار ومن الجنوب المحيط الأطلسي، عاصمتها منروفيا ومن أشهر مدنها (جرنغيل، وبل، وجبارنجا، أبرز قبائلها الماندنج ومندي والسوننكي والسود المحررين ومن الولايات المتحدة حيث يشكلون ٥٪ من تعداد السكان وتتركز في أيديهم السلطة والثروة، وهي بلد زراعي، منتج للذرة والفول السوداني والأرز والكاكاو وحبوب الكولا والمطاط وجوز الهند، ومن معادنها الذهب والماس، والحديد.

٩- (بوركينا فاسو) مستعمرة فرنسية سابقة، عاصمتها (واقادوجو) دولة داخلية،

لا شواطئ لها، تحدها مالي من الشمال والغرب، وساحل العاج وغانا وتوجو من الجنوب وبنين من الجنوب الشرقي، وتقع جمهورية النيجر في شمالها الشرقي. مناخها مداري ممطر صيفا، جاف شتاء وتغطي حشائش السافانا والشجيرات مساحة كبيرة من أرضها .وأشهر قبائل بوركينا فاسو الموسي ويشكلون نصف السكان تقريباً ثم الماندنج ومنهم الديولا والسامو والتنجا ومن سكان بوركينا أيضا الهوسا والطوارق والفولاني . ويعمل البوركيني في الزراعة والرعي، وأهم محاصيلهم

الزراعية الأرز والذرة والفول السوداني والقطن والسمسم والحبوب (الدخن) وثروتها الحيوانية تفيض عن حاجاتها المحلية وتصدر إلى الخارج منها. وتتميز بوركينا بتوفر الأيدي العاملة الرخيصة والمتفانية في العمل قياسا بدول الجوار.

١٠- (غانا) مستعمرة انجليزية سابقاً، لغتها الرسمية الانجليزية، من أوائل الدول التي استقلت عن بريطانيا. تحدها من الشرق التوجو ومن الغرب ساحل العاج ومن الشمال بوركينا فاسو ومن الجنوب المحيط الأطلسي، عاصمتها (أكرا) وأشهر مدنها (كوماسي، وتيما) مناخها استوائي في جنوب البلاد، مداري في شمالها لأن الدولة تشكل مستطيل في الانبعاج الافريقي الذي يمر في طرفه الجنوبي خط الإستواء. أشهر قبائل غانا (الفانتي، والأشانتي والموسي والأيوى والأكان والكوماسي والمامبروسي والفولان والهوسا. وتعتبر غانا من أهم الدول الزراعية في غرب القارة الافريقية وأبرز محاصيلها الكاكاو وزيت النخيل والمطاط والبن والدخن والفول السوداني والنيام.

١١-(التوجو) مستعمرة تداول عليها الاحتلال الألماني، ثم الفرنسي والانجليزي،انتهى الأمر بضم الجزء الذي تحت الاستعمار البريطاني إلى غانا عام ١٩٥٧م، وبقي الجزء المستعمر فرنسيا تحت وصاية فرنسا حتى استقلت عام ١٩٦٠ م لغة الدولة الرسمية الفرنسية، وهي دولة صغيرة المساحة قليلة السكان، وجل سكانها من الوافدين من الدول المجاورة. يحدها من الشمال بوركينا فاسو، ومن الجنوب المحيط الاطلانطي ومن الشرق بنين ومن الغرب غانا. عاصمتها (لومي). مناخها متنوع بين المداري الجاف في الشمال، والمداري الممطر في الوسط والاستوائي غزير المطر في الجنوب، أمطارها صيفا وفصل الشتاء جاف. وأهم قبائل سكانها اليوربا والايوي والوتاشي والمينا والهوسا والزرما. وتعتمد توجو على تجارة النقل بعد أن أصبحت لومي من أهم الموانئ في غرب افريقيا وبها زراعة جيدة كزراعة الدخن والنيام والفول السوداني .

١٢- (بنين) مستعمرة فرنسية سابقاً، لغتها الرسمية الفرنسية، استقلت عام ١٩٦٠م تحدها من الشرق نيجيريا ومن الغرب التوجو ومن الجنوب المحيط الاطلنطي ومن الشمال بوركينا فاسو و النيجر. عاصمتها (بورتونوفو) وأهم مدنها مينائها (كوتونو) وأشهر قبائل سكانها الفون، والأدجا، واليوربا و الهوسا والباؤول والدندي والفولان. مناخها يشبه مناخ التوجو وغانا فهو متنوع

بين المداري الجاف في الشمال، والمداري الممطر في الوسط والاستوائي غزير المطر في الجنوب، أمطارها صيفا وفصل الشتاء فيها جاف. أهم غلاتها الزراعية الذرة وزيت النخيل والكاسافا وفيها غابات كثيفة وثروة خشبية تصدر إلى الخارج. وفي شمالها يمارس السكان مهنة الرعي وتربية الماشية، وفي جنوبها وخصوصا (كوتونو) يمتهن السكان مهنة الخدمات حيث إن ميناء (كوتونو) رئة الاستيراد والتصدير لعديد من الدول الداخلية التي لا شواطي لها كالنيجر ومالي وتشاد وبوركينا.

١٣- (السنغال) مستعمرة فرنسية سابقا،استقلت عام ١٩٦٠م،إحدى أكبر الدول الافريقية في غرب افريقيا، عاصمتها داكار، تحدها من الشمال موريتانيا ومن الجنوب ليبيريا وغينيا ومن الشرق مالي و الغرب المحيط الاطلنطي وجامبيا. أهم قبائلها الولف والموسى والبولار والفلان، وبها نهر السنغال وهو أحد أهم الأنهار دائمة الجريان في غرب افريقيا، وتشتهر السنغال بثرواتها الطبيعية المتعددة منها الفول السوداني والدخن والقطن والذرة، بها بعض مناجم الحديد. مناخها مداري ممطر صيفا جاف شتاء، وبها ثروة حيوانية تصدر منها إلى الخارج، وتتميز شواطئها بغزارة محصولها من صيد الأسماك.

١٤- (تشاد) مستعمرة فرنسية سابقة، استقلت عام ١٩٦٠م، تحدها من الشمال ليبيا والجزائر، ومن الجنوب افريقيا الوسطى ولها حدود مشركة حول بحيرة تشاد مع كل من النيجر ونيجيريا وتحدها من الغرب مالي،ومن الشرق السودان، لغتها الرسمية الفرنسية، وأشهر محاصيلها الزراعية، الدخن والذرة وأشهر ثرواتها الطبيعية البترول. وهي دولة داخلية لا شواطئ لها، تعتمد في صادراتها على الكاميرون جنوبا وليبيا شمالا. مساحتها كبيرة، ومناخها مداري في الجنوب، صحراوي متطرف في الشمال. أمطارها في الصيف في جنوب البلاد، وتتعرض صحرائها الشمالية لبعض الأمطار في الشتاء أحيانا.

١٥- (مالي) مستعمرة فرنسية سابقة، استقلت عام ١٩٦٠م، تعتبر من أهم دول غرب افريقيا، ومن أكبرها مساحة، تحدها من الشمال الجزائر، ومن الغرب موريتانيا، ومن الشرق تشاد وافريقيا الوسطى، ومن الجنوب بوركينا فاسو والنيجر. لغتها الرسمية الفرنسية، وأهم محاصيلها

الزراعية القطن، والدخن، والذرة، وأكبر ثرواتها تكمن الحديد والذهب، والصيد النهري، مناخها مداري، جاف شتاء ممطر صيفاً، تشكل الصحراء مساحة واسعة من أراضيها، وهي دولة داخلية لا شواطئ لها وهذا من أكبر عوائق التنمية الاقتصادية في تلك الدولة، أشهر قبائلها السنغاي، والطوارق، الموسي، والولف والعرب.

١٦- (جامبيا) مستعمرة انجليزية سابقة، تحدها السنغال من الشمال والجنوب والشرق، ويحدها المحيط الاطلنطي من الغرب. لغتها الرسمية الانجليزية، وهي جيب صغير أنشأته بريطانيا في خاصرة السنغال، كما هو الحال بين لبنان وسوريا، فهي - أي جامبيا - امتداد طبيعي واجتماعي للسنغال، وأشهر قبائلها الولف والموسى والبولار والفلان، من أشهر محاصيلها الزراعية الفول السوداني، ومن أهم ثرواتها الصيد البحري.

اولا : اسباب الفساد فى النشاط الاقتصادى

١) انتشار مظاهر التخلف :

ويمكن أن نقسم هذه المظاهر إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

أ) التخلف في التعليم.

إن معظم هذه الدول تصنف ضمن قائمة أكثر دول العالم انتشاراً للأمية، حيث تزيد نسبة الأمية الحقيقية في بعض بلدانها عن ٨٠ ٪ من تعداد السكان. ففي ساحل العاج يبلغ نسبة متعلميها ٤٢ ، ٤ ٪ من مجموع السكان .

وعلى الرغم من أن هناك بعض الدول بذلت جهودا لابأس بها في سبيل معالجة ظاهرة الأمية (مثل نيجيريا) إلا أن نسبة الزيادة السكانية المرتفعة جداً لم تساعد الحكومة على تصحيح الوضع القائم. وتعود أسباب التخلف في مجال التعليم إلى عدة أسباب هي :

١- تأخر استقلال هذه الدول حيث إن جلها استقلت في أوائل الستينات، لكن الذين تولوا الحكم في تلك الفترة هم ممن كونهم المستعمر، وجلهم تلميذ نجيب لمستعمر فاشي. فعلى سبيل المثال

(الجزائر) رغم أنها استقلت في نفس الفترة التي استقلت فيها مالي والنيجر والتشاد وبوركينا. وكل هذه الدول كانت مستعمرات فرنسية، إلا أن الفرق بين استقلال الجزائر، واستقلال هذه الدول أن الجزائر هي التي اختارت قادة ثورتها، وهي التي أرغمت فرنسا على الخروج، وهي التي وضعت النظام السياسي والاقتصادي التي تريد. بينما هذه الدول التي ذكرتها سابقا فإن فرنسا هي التي قررت الخروج منها بعد أن تحولت عالة على ميزانية الجمهورية الفرنسية المنهكة والخارجة من الحرب العالمية الثانية مثخنة الجراح، حتى أن بعض هذه الدول طلبت من فرنسا أن تأخر خروجها عاما آخر كي تتمكن من تكوين طاقم إداري يدير الدولة بعد خروج الادارة الفرنسية!.

٢- بطئ البرامج الانمائية في مجال التعليم، حيث إن كثيراً من هذه الدول افتتحت التعليم في السلك الجامعي فيها في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي. وجلها مازالت ذات جامعة وطنية واحدة (النيجر، بوركينا، تشاد، مالي، جامبيا، غينيا، وغيرها عدا نيجيريا وغانا وساحل العاج). وهذا يعني أن دولة مثل النيجر تعداد سكانها يفوق الأحد عشر مليونا بها جامعة واحدة هي جامعة (البروفسير عبد المؤمن) تستوعب سنويا أقل من ألفي طالب. ومجموع طلابها هذا العام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ م مايقارب سبعة آلاف طالب فقط.

٣- الثقافة الشعبية والتي تفضل مشاركة الأولاد وخاصة البنات في الانتاج الزراعي والحيواني على انفاق عشرين سنة في التعليم، وبعد ذلك يواجه مشكلة التوظيف، فإن حلت مشكلة التوظيف لم يسلم من مشكلة المرتب الحكومي المتدني .

ب) التخلف في التنظيم الاداري.

وهذا نتيجة طبيعية للتخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية، والذي يدعمه التنوع اللغوي والقبلي، الذي يؤدي إلى ولاء للقبيلة أكثر من الولاء للدولة. حتى عبرَّ أحد الزملاء عن التنوع في بلده فقال " نحن لا نتفق إلا في أمرين الاسلام واللغة الفرنسية " وهذا يؤدي إلى تعقيد الجوانب الادارية، حيث إن كل مسئول إداري يسارع لمساعدة من هو من بني جلدته (قبيلته ولغته) ولكي تتضح هذه

الفكرة فإن دولة مثل نيجيريا فيها حوالي ثلاثين مليونا من قبيلة الهوسا، وخمسة وعشرون مليونا من قبيلة اليوربا، وعشرون مليونا من قبيلة الايبو، و عشرة ملايين من قبيل الفلاتة. ولكل قبيلة لغتها الخاصة بها.

ج) التخلف في التنظيم السياسي.

أولاً: النظام السياسي المتبع في معظم هذه الدول هو النظام الليبرالي،

ولا توجد جمهورية فدرالية شبيهة بالنظام الجمهوري الأمريكي سوى جمهورية نيجيريا الفيدرالية، وأما بقية الدول فهي ذات نظام جمهوري على الطريقة الفرنسية. والذي يقوم على أساس الدولة ذات الرأسين (رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء) وعلىالرغم من إجراء كثير من الانتخابات إلا أنه وبعد أربعين سنة من الاستقلال تفتقر الانتخابات إلى النـزاهة حتى منتصف التسيعنات. وقد حدث تغيير كبير ومثير في نهاية التسيعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين، حيث وقع تغيير ديمقراطي شهد له الجميع بالنـزاهة في كل من السنغال، والنيجر ومالي، وبنين، بينما مازالت الأنظمة الشمولية تشمل دولا أخرى (كبوركينا فاسو و غينيا، والتوجو،) وسببت نتائج الانتخابات مشاكل كبيرة في دول مثل ساحل العاج. ويعتبر العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الفساد الاقتصادي فعلى سبيل المثال لا الحصر أنشأ الرئيس الافواري ـ نسبة إلى كوت ديفوار ـ الراحل (هوفيت بوانيه). (كنيسة سيدة السلام) التي بناها من ميزانية الدولة، و افتتحها البابا بولس الثاني ١٩٩٠ م. وكانت تكلفة بنائها حوالي ثلاثمائة مليون دولار، واشترك في بنائها ما يربو على ٢٠٠٠ عامل وحرفي. وتكلفة صيانتها السنوية تتجاوز المليون ونصف المليون دولار . في بلد يعاني كثير من مواطنيه من البطالة والفقر والعوز، وخاصة في الشمال ذو الأغلبية المسلمة. وإن أمثلة الفساد المتسببة عن العامل السياسي أكثر من أن تحصى، وخاصة في بلدان افريقيا الغربيـــة حيث تكاد تكون الدولـــة ومواطنيها في خدمة الرئيس وحاشيته على عكس ما ينبغـــي ويفترض ـ أي الرئيس وحاشيته في خدمة الشعب.

ثانياً : تقاعس الحكومات عن التدخل من أجل مراقبة سير العمل في مؤسسات وسلطات الدولة.

إن عدم مراقبة تطبيق النظم واللوائح، يؤدي إلى الترهل الاداري، والبيروقراطية المعرقلة لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، كما يساعد على تفشي كافة المظاهر المسيئة والمخالفة أصلا للقانون كالرشوة والمحسوبية.

ثالثاً : عدم تمكين ذوي الخبرة من تقلد مناصب صنع القرار، وإقصاء كل من يقف في وجه التيار الانتهازي والمستفيد من الوضع الاقتصادي القائم.

وخير مثال على ما سبق ما وقع في جمهورية غينيا " عام ١٩٩٨ م حيث استدعى الرئيس الغيني (لانسانا كونتي) وزير الاقتصاد السابق في دولة ساحل العاج (السيد سيديا توري) وهو مواطن غيني في الأصل اكتسب الجنسية العاجية وارتقي في سلم الدولة حتى عين وزيرا للاقتصاد نظرا لجده ومثابرته وقدراته الاقتصادية، وطلب منه أن يوجد حلول جذرية للمشكل الاقتصادي في بلده الأصلي غينيا، وبدأ الوزير في العمل فاكتشف أن هناك موظفين متوفين مازالت تصرف رواتبهم، بل ومنهم من جأته ترقيات بالتقادم، وهناك آخرون ثبت مغادرتهم الدولة منذ أمد غير قريب ومازالت مرتباتهم تصرف. واكتشف كثير من مظاهر الغش والتزوير التي أثقلت كاهل ميزانية الدولة لسنوات خلت دون مبرر قانوني أو أخلاقي . وقد تكالبت مراكز القوة في الدولة على الوزير المستقدم لانقاذ البلاد والعباد من الأوضاع الاقتصادية المزرية، فعزل من منصبه تحت ذريعة أن اجراءاته التي اتخذها ستثير القلاقل في البلاد ! .

رابعاً : وجود الطبقية في المجتمع.

من الملاحظ في غرب افريقيا عموماً احتفاظ المجتمع بتقسيمات اجتماعية عائدة إلى الثقافة الشعبية حيث تعزز، وتجل بعض المهن، وتحقر، وتسخر من بعض المهن فمن المهن التي ينظر إليها بإزدراء مهن (الحدادين والدباغين والسقائين (باعة الماء) والرعاة). بينما ينظر باحترام إلى مهن التجارة والوظائف المهنية المكتسبة من التعليم الجامعي كالطب والهندسة والتعليم. وتأخذ

مهن كالزراعة منـزلة متوسطة.وقد يتطرف المجتمع فيصل الأمر إلى حد عدم التزاوج بين أرباب هذه المهن.

خامساً : فرض ضرائب باهظة على ممارسي التجارة (وانتشار التعصب القبلي):

من الملاحظات التي تسجل في كثير من دول غرب افريقيا أن مصلحة الضرائب لا يحكمها قانون يمكن أن يساهم في التنمية ففي بعض الدول كبوركينا فاسوا تعتبر مصلحة الضرائب الحكومية أكبر ممول لميزانية الدولة، بينما في دولة كالنيجر تعتبر هذه الجهة من أكبر الأماكن التي تقع فيها المحاباة ونهب أموال الدولة. وخاصة في الأشياء التي تترك للأشخاص العاملين في هذه الجهة تقويم نسبة الضريبة الجمركية كالسيارات والألبسة والآلات باختلاف أنواعها، فإن نسبة الضريبة تكون عكسية مع نسبة الرشوة !.وكذلك الحال مع أبناء القبيلة الواحدة فهناك عوامل مهمة لتقليل أو تكثير مايفرض من ضرائب منها الأصول الإجتماعية والرشوة.

سادساً : تخلف وسائل الانتاج الزراعي في كثير من الدول المعنية و عدم توفر الخبرات الكافية والمناسبة.

مازال الفلاح الافريقي في هذه الدول يستعمل الأدوات الزراعية التي استعملها أجداه، ولا زالت الحيوانات (الأبقار والجواميس، والابل) هي أهم وسائل الزراعة في إفريقيا الغربية، وقلما تجد الميكنة الزراعية التي تعمل في الحقول، ولعل أكثر ما يستعمل من آلات هو آلات ضخ المياه في نيجيريا لرخص سعر الوقود في هذه الدولة. بينما في كثير من الدول يقوم المزارع باستخدام عائلته وأبناءه في غرس وجني والعناية بمحصوله الزراعي، وهناك ملاحظة جد مهمة وهي أن الزراعة عموما هي فترة واحدة في السنة، حوالي أربعة أشهر وتترك الأراضي الصالحة للزراعة فترة ثمانية أشهر بورا ومرعى لقطعان الماشية.

سابعاً : انتشار البطالة و الجريمة المنظمة (العصابات) ـ بيع المخدرات.

نظراً للزيادة السكانية الهائلة التي تتميز بها منطقة غرب افريقيا عموماً والتي تعتبر من أكبر مناطق العالم نموا في عدد السكان، فإن نتيجة ذلك زيادة مطردة في عدد الباحثين عن فرص

للعمل، زيادة في المنضمين لصفوف العاطلين عن العمل، وهذا الأمر يؤدي إلى إنتشار الجريمة البسيطة أو المركبة (العصابات) وتعاطي المخدرات سواء بتناولها أو ببيعها، وخاصة في بعض الدول التي تحولت فيها البطالة إلى ظاهرة (كنيجيريا، وغانا، والسنغال) ويقابل ذلك فشل حكومي ورسمي في إحتواء مشكلة البطالة، أو ايجاد حلولا مؤقتة أو دائمة، تخفف من حدة هذه الأزمة.

ثامناً : ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة و اتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي.

قد يكون هذا السبب عاما لمجمل دول العالم الثالث، وعلى وجه الخصوص في القارة الإفريقية حيث يولد الانسان الافريقي وهو مديون (بـ ٤٠٠٠ دولار) .

ويؤدي ذلك إلى صرف ميزانية الدولة عن مسارها الصحيح إلى خدمة فوائد هذه الديون، مما يؤدي إلى تباطؤ أو توقف عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة.

ثانيا : مظاهر الفساد فى النشاط الاقتصادى

١- الرشوة.

فما يحوزه رجال الجمارك من جيوب المواطنين هو أكثر بكثير مما يدخل في خزينة الدولة. وما يتقاضاه رجال الشرطة على نواصي الطرق من أيدي سائقي السيارات هو أكثر بكثير مما يدخل خزينة الدولة من رسوم وغرامات المخالفات المرورية. بل إن دولة مثل نيجيريا أكثر بيوتها لايوجد فيه عداد كهرباء حيث يقع تقدير استهلاك الكهرباء بالعين المجردة من قبل جابي رسوم استهلاك الكهرباء، وفي الكثير والغالب ما تكون قيمة الفاتورة متناسبة عكسياً مع قيمة الرشوة. فإن زادت الرشوة قلت قيمة الفاتورة، وإن قلت الرشوة زادت الفاتورة . ومثال آخر أن معظم هذه الدول يوجد فيها نظام الطرق مدفوعة الأجر - أي عند المرور من مدينة لأخرى لابد من دفع رسوم الطريق - وفي الكثير والغالب لا يقدم للشخص الصك الذي يفيد أنه دفع هذه الرسوم. وهذا يعني ببساطة أن ما تم تحصيله سيتقاسمه رجال (الجندرم) الحرس الوطني.

في مجال الاستيراد يحتكر عدد قليل من التجار استيراد أهم السلع التموينية كالأرز والسكر والزيت وغيرها من السلع الأساسية ويبدأون في توزيعها على صغار التجار، وهم وحدهم الذي يقرر قيمة مثل هذه السلع والتي يتحكم بها قانون العرض والطلب فيقع المستهلك ضحية جشع التجار وغياب رقابة الدولة.

وكذلك الحال في مجال الخدمات التي تقدمها الدولة، كإصدار التراخيص المختلفة والبطاقات، والجوازات، فإن الرشوة ضرورية، و إلا سيكون مصير المعاملة التسويف والعرقلة المؤدية إلى اليأس، والاضطرار إلى اللجوء إلى الرشوة من جديد لسرعة انجاز المطلوب. بل إن الأمر وصل إلى حد المساعدات التي تقدمها الدول الأجنبية، حتى أن كثيراً من هذه الدول تشترط لتقديم المساعدات إلى بعض الدول في هذه المجموعة بضرورة إشراف الدولة المقدمة للمساعدة على أوجه صرف وإنفاق هذه المساعدات.

٢- اتساع التعامل بالربا.

تكاد أن تكون معظم المعاملات المالية والمصرفية في دول غرب افريقيا قائمة على أساس الفوائد الربوية، فمعظم البنوك العاملة هي بنوك دولية أو إقليمية وقلما تجد بنك وطني فعلى سبيل المثال جمهورية النيجر فيها ثمانية بنوك عاملة وهي بنك (SONIBANK سوني) وهو بنك تونسي، وبنك التجارة الخارجية (وهو بنك ليبي) (BCN) والبنك الاسلامي للتجارة (وهو ماليزي) (BINCI) وبنك (BANK OF AFRICA أف أفريكا) وهوبنك أمريكي، وبنك (ب، إي، آ) (BIA) وهو بنك فرنسي، و(إي، كو، بنك) (ECOBANK) وهو بنك اقليمي. ولا يوجد أي بنك وطني. وتقصر المناشط المصرفية الوطنية على البنوك الشعبية وهي عبارة عن صناديق للتوفير، تقرض أصحاب المشاريـــع الصغيرة (ما دون ٢٠٠٠ ﷼)، بنسبة ربوية تصل إلى ١٨ ٪.

٣- الغش.

ويتخذ الغش عدة مظاهر أهمها :

أولاً ـ الغش في البضائع. بتغيير تواريخ الاستهلاك.

ويقع الغش في هذا المجال من خلال تبديل تواريخ الصلاحية، حتى أن أحد المتابعين لمثل هذه القضايا اعتبرافريقيا عموما أهم مكان للتخلص من السلع التي على وشك انتهاء صلاحيتها وخاصة الأطعمة المحفوظة. وأهم أماكن تصديرها هي بريطانيا واستراليا وفرنسا وأسبانيا. وأهم الدول التي ترسل إليها هذه الأطعمة هي النيجر وتشاد ومالي والسنغال ونيجيريا وبوركينا فاسو.

ثانياً : الغش في الصناعة وذلك بتقليد المصنوعات الأصلية، وتغيير أماكن المنشأ.

وتعتبرجمهورية نيجيريا الفيدرالية الزائدة في هذا المجال، حتى أن صناعاتها المقلدة والمحاكية لماركات عالمية مشهورة في الأدوات الكهربائية وقطع غيار السيارات، والعطور والأقراص المرنة تجاوزت حدود القارة الافريقية. وقلما تجد في أسواق غرب إفريقيا مصداقية لما تحمله الأغلفة من ماركات وعناوين منشأ.

٤- الاحتكار.

وهى ظاهرة مرتبطة بنشاط السوق ومدى الحرية الاقتصادية المتوفرة وغياب الرقابة الفعالة، وتكاد تنحصر مظاهر الاحتكار في دول غرب افريقيا على المواد الغذائية بشكل خاص كالأرز والدخن والذرة والفول السوداني واللوبياء وهي المحاصيل التي تستخدم كقوت للسكان في تلك المنطقة. ويعود السبب في ذلك لغياب الجهات الرسمية ممثلة في الدولة لشراء محاصيل المواطنين والمزارعين وقت حصادها لعدم توفرهم على أماكن وإمكانيات لتخزينها فتتدهور أسعار الغلات إلى أبخس الأثمان فمثلا (كيس الدخن وهوالقوت الرئيس للسكان يصل سعره إلى أربع دولارات وقت الحصاد، ويرتفع بعد ذلك ليصل إلى خمس وعشرين دولار وقت شحه في السوق) وأدى هذا إلى ظهور مجموعة من التجار الذين لديهم إمكانيات جيدة لشراء وتخزين هذه المحاصيل، ثم يتحكمون في ضخ كميات محددة إلىالسوق طوال العام ويحافظون بذلك على الأسعار التي يريدونها، وخاصة أن القانون السائد في تلك الدول لا يمنع ذلك. بل يعتبر ذلك جزءا من اللعبة

الاقتصادية في ظل نظام السوق المفتوح.

والمظهر الثاني لأشكال الاحتكار هو إحتكار الاستيراد أو ما يسمى (ترخيص حصرية الاستيراد) ويلاحظ انتشار ذلك في عموم دول غرب افريقيا حيث تخصص تاجر واحد في استيراد احتاجات دولة كاملة من الأرز من تايلند أو الصين أو الباكستان، وتاجر آخر يحتكر استيراد الزيوت، وثالث يحتكر استيراد الذرة وهلم جرا. ومن الملاحظ هنا أن القانون لايمنع أي تاجر من المشاركة في استيراد مثل هذه الأشياء من مصدر المنشأ، ولكن كون الأمور ترسخت لدى الشعب وأجهزة الدولة على هذا الأساس فإن أي من التجار الصغار أو الجدد لا يستطيع مزاحمة هذا الصنف من التجار، لأنه في الكثير والغالب ما يكون وزير سابق أو من حاشية رأس الدولة.

٥- اختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين في الحكومة.

إن نسبة لا بأس بها من الموظفين في دوائر الدولة، وفي غياب يكاد يكون كامل وشامل للرقابة الفعالة " يصبح همهم الأول ملئ جيوبهم بالمال العام، دون اعتبار للحالة الاقتصادية للدولة أو الوضع المالي العام للميزانية ".ومن صور هذا الاختلاس أن بعض المشاريع المفترض لها أن تنتهي في زمن معين لاتنتهي أبداً. وأن مشاريع أخرى قيمتها محدودة ومعروفة توضع لها ميزانية هائلة .

٦- انتشار الميسر. P.M.U LONA (B)٩

نظرا لتأثير الثقافة الاستعمارية الشديد في مجال القانون والاقتصاد والسياسة وهي من أهم مجالات الحياة اليومية تنتشر كثير من مظاهر المناشط التي يزعم أنها جزء من حملات التنشيط الاقتصادي كألعاب الميسر بأنواعها وأشكالها منها المحلية ومنها عابرة الحدود ومنها الدولية فمن الألعاب المحلية أوراق اليناصيب، واللوتو الوطني، وصالات القمار، ومن الألعاب الدولية تلك الألعاب التي تعقد في فرنسا وتبث مباشرة عبر تلفيزيونات الدول الفرانكفونية، كسباق الخيول الفرنسي اليومي، واليناصيب الفرانكفوني.

٧- استغلال الدول الكبرى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها هذه الدول من أجل

الاستمرار في نهب ثرواتها. فالنيجر لا تستفيد من اليورانيوم المصدر من أراضيها إلا نسبة ٣٤ ٪ بينما نسبة ٦٦ ٪ تعود للشركات الفرنسية المحتكرة لاستخراج وتسويق خام اليورانيوم.

ثالثا : مظاهر الفساد فى النشاط الاقتصادى

١- هجرة العقول والشباب إلى خارج بلدانها.

إن من أهم النتائج التي أسفر عنها الفساد في النشاط الاقتصادي هذا النزيف المستمر والمتواصل لخيرة أدباء وعلماء هذه البلدان حتى غدت الهجرة إلى الشمال (أوربا وأمريكا) هو أعظم ما يتمناه المتعلم وغير المتعلم في هذه البلدان، وليس عجيبا أن نلاحظ طوابير من الأطباء والمهندسين يقفون أما القنصليات الفرنسية والأمريكية والبريطانية والكندية للحصول على فيزا للعمل أو الاقامة الدائمة.

٢- انعدام الثقة بالمصنوعات المحلية.

وهذه نتيجة طبيعية للثقافة السائدة في هذه البلدان حيث يقدم المصنوع فرنسيا مثلاً على أنه السلعة الأجود والأفضل والأكثر مناسبة للإنسان المتحضر، وخير مثال على ما أقول الملابس، فعلى الرغم من أن هذه المناطق تصنف من أكثر مناطق العالم حرارة طوال العام، وهذا يعني أن المناسب لها ولمناخها هو الملابس الفضفاضة إلا أن الملاحظ تهافت سكان هذه المناطق على إرتداء الملابس ـ البُدل ـ (الكوستيم) الفرنسي أو الانجليزي وجعل رباط العنق وكأن المعني في مناطق باردة تقتضي هذه الملابس الضيقة والثقيلة غالباً.

٣- زيادة غنى الأغنياء، وزيادة فقر الفقراء.

ويرجع ذلك لمنظومة القوانين والأعراف التي تسود في هذه المناطق والتي تعمل بنظام السوق المفتوح، والذي لا يضبطه ضابط، ولايحده حد، لذلك فإن من وجد نفسه غنياً سيحافظ على هذه الصفة بكافة الوسائل.

٤- **وجود طبقة للمنبوذين.**

والسبب في وجود هذه الطبقة متعدد الأوجه منها مظاهر الفقر المدقع المنتشرة في بعض هذه الدول، وعدم قدرة بعض الأسر على إعالة أفرادها مما يدفع الوالدين لإرسال أبنائهم للتسول، وانتشار اللقطاء، وغياب المؤسسات الوطنية التي تهتم بمثل هذه الحالات الانسانية، وتدهور القيم الأخلاقية والدينية.

٥- **انتشار السرقات المقترنة بأعمال العنف.**

وهذه ظاهرة تخص بعض الدول وبالتحديد نيجيريا وغانا، ولعل السبب في ذلك الأعداد الهائلة للعمال الذين يعانون من البطالة، ومظاهر الفقر المتفشية، وغياب هيبة الدولة، وتفكك وضعف وسائلها الأمنية والتي تضمن سيادة القانون، وسلامة المواطنين، فعلى سبيل المثال هناك مناطق في نيجيريا لا يمكن بحال من الأحوال السفر فيها نهاراً إلا على هيئة قوافل من السيارات فما بالك بالسفر فيها ليلا.

٦- **تفكك الأسر و انهيار القيم والأخلاق في المجتمع.**

ويعود هذا الأمر إلى عدة عوامل مجتمعة من أهمها المشكل الاقتصادي، وانتشار تعاطي الخمور فمنطقة غرب إفريقيا عموماً من أكثر مناطق العالم تناولا للخمور، وخاصة الدول الفرانكفونية.

٧- **نتائج ذلك في الخارج :**

على المستوى الخارجي أصبحت معظم هذه الدول لا تحظى باحترام الدول والمؤسسات الدولية، بل معظمها لدية مكتب للبنك الدولى يراقب الوضع الاقتصادي

" الكاميرون، مصنفة تحت أكبر دولة منتشر فيها الفساد الاداري.

" النيجر، وتشاد، ومالي، وغينيا بيساو، وجامبيا مصنفات كأفقر دول في العالم.

" نيجيريا، مصنفة كأكبر دولة تزور فيها بطاقات المنشأ. (للصناعات المقلدة).

المبحث الرابع

الحلول والمقترحات

الاصلاح السياسي.

إن الاصلاح السياسي القائم على أسس من التنمية الاجتماعية والثقافية والسلمية المراعية لخصوصية المنطقة وأعرافها وتقاليدها سيؤي حتماً إلى القضاء على كثير من مظاهر الفساد المستشرية في دول هذه المنطقة، وقد خطت المنطقة عموماً خطوات ذات شأن في هذا الاطار وخير مثال على ذلك التداول السلمي على السلطة بين حزب الرئيس المالي السابق (السيد ألفا عمر كوناكري) وحزب المعارضة الذي شكل الحكومة الحالية في هذه الدولة، ومثال آخر يؤكد هذا البعد المتنامي في غرب القارة ما وقع العام الفارط في جمهورية السنغال حيث فاز المعارض وهو الرئيس الحالي (السيد عبد الله واد) على الرئيس السنغالي في حينة والذي كان متقلدا للأمور منذ أكثر من عشرين عاماً وهو السيد (عبدو ضيوف الرئيس الحالي لمنظمة الفرانكفونية) ومثال ثالث لهذا التيار الاصلاحي في المجال السياسي هو تنازل العسكر ـ بقيادة الكولونيل (ممن ونكي) ـ عن الحكم لحكومة مدنية وطنية منتخبة بإشراف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في جمهورية النيجر وهي الحكومة الحالية برئاسة (السيد ممن طنجة). ومما لا شك فيه أن مثل هذا التطور الدراماتيكي في دول ذات عرقيات مختلفة وبهذه المواصفات التي أقل ما يقال عنها أنها مرضية لتداول أعلى السلطات فيها أدى إلى زيادة كبيرة في ثقة المستثمرين كما رفع الحذر المفروض على هذه الدول من قبل المنظمات الدولية التي تقوم ببرامج التنمية والإقراض طويلة الأجل كالبنك الدولي والمنظمات الانسانية والتنموية التابعة للأمم المتحدة .

وإن المتتبع لما أنجز في بعض هذه الدول خلال الأعوام الثلاثة الماضية والتي شهدت هبوب قوي لرياح الديمقراطية وتنحي عدد من قادة هذه الدول سواء من خلال صناديق الانتخابات أو بالوفاة أو بأي أسباب أخرى، ليحدوه الأمل في أن تأخذ هذه الدول طريقها الصحيح والسليم نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يحتاج إلى جملة من الاجراءات التي ستتدعم هذا التوجه وخاصة أن أهم ماتملكه هذه الدول من ثروات هو الانسان. ويمكن أن نجمل هذه الاجراءات فيما يلي:

" بناء مؤسسات اجتماعية تهتم بشؤون أصحاب الاحتياجات، وذو الحالات الاجتماعية الخاصة كدور الايتام والمنبوذين، والمعاقين. وتدريبهم على مهن تناسب وضعهم الصحي والاجتماعي.

" منع محلات بيع الخمور ونوادي القمار والميسر التي تؤدي إلي تفكيك الأسر، واستمرار معاناة العائلات، وتوجد المكان المناسب والأرضية الجيدة لتكاثر العصابات ومدمني المخدرات.

" المراقبة الدقيقة من قبل هيئات دولية لأوجه الصرف العام. وذلك من خلال تدريب عدد من أبناء البلاد للقيام بأعمال الادارة الجيدة وتشكيل لجان من الدول المقرضة تقوم بالتدقيق في الحسابات الحكومية، وملاحظة ومتابعة أوجه الانفاق العام، ومحاسبة المسؤولين عن إهدار ثروات الشعوب، حتى يتم تشكيل رقابة وطنية يمكن أن تقوم بهذا الواجب الوطني.

" تفعيل القضاء الوطني من خلال سن مجموعة من القوانين والنظم التي تضمن حرية القضاء ونزاهته كما تضمن للقاضي الأمن الشخصى والعائلي، وعدم التأثير على الأحكام الصادرة في المحاكم، ومحاربة مظاهر الرشوة والمحسوبية داخل القضاء وخارجه.

" مراقبة مظاهر النشاط الاقتصادي (الأسواق والمصانع) وايجاد حلول سريعة وجذرية لمعوقات هذا النشاط.وتسهيل دخول المستثمرين، وإيجاد منظومة معلوماتية تسهل على المستثمرين الوطنيين والأجانب الوقت والمال في معرفة أوجه النشاط الاقتصادي الممكن أن يمارس في كل بلد، وهذا يتطلب تحسين وسائل الدعاية الاقتصادية والاستثمارية لكل دولة وإيصال هذه المعلومات بصورة صحيحة وموثقة لمراكز الاستثمار الدولية.

" محاربة أوجه الفساد المنتشرة في الدوائر الحكومية، وخاصة المؤسسات الحكومية التي تساهم في تفعيل أو تثبيط العمل الاقتصادي كمصلحة الضرائب والجمارك، إدارات الموانئ البحرية والبرية والجوية، وتفعيل هذه الادارات من خلال إدخال وسائل الادارة الحديثة وترقية وتدريب موظفيها على مسايرة الانجازات في مجال اختصاصها في الدول المتقدمة.

" اصلاح البنى التحتية (طرق، كهرباء، مياه) واصلاح وسائل الري وتنظيمها، وبناء السدود على الأنهار وشق القنوات الفرعية لايصال الماء إلى أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، وإقامة

الجسور والطرق المعبدة لتسهيل عملية التواصل بين أقاليم القطر الواحد وبين الدول المتجاورة.

« مراقبة الأسعار (Price Control)، وذلك من خلال إنشاء لجان وطنية متخصصة تراقب أسعار السلع الأساسية المتداولة في الأسواق، وعدم ترك الأمر لقوانين السوق، وجشع التجار. بالإضافة إلى تأسيس لجنة وطنية للمقاييس ومراقبة الجودة والصلاحية ومحاربة كافة مظاهر التزوير في بطاقات المنشأ والصناعات المقلدة.

" تحسين رواتب الموظفين من خلال ربط الأجور بسلم التضخم المالي وهبوط القيمة الشرائية للعملة الوطنية، ودفع هذه الأجور في موعدها المحدد، وليس كما هو واقع في بعض هذه الدول والتي ربما تأخرت رواتب موظفيها أحياناً خمسة إلى ثمانية شهور. مما سيبطل حجة هؤلاء في قبولهم للرشاوي أو تقاعسهم عن العمل أو إعتدائهم على المال العام بالاختلاس والسرقة.

obeikandl.com

استبيان

أجب بنعم أو لا :

" تعتبر الرشوة والمحسوبية وعدم وجود الرجل المناسب في المكان المناسب من أسباب عرقلة التنمية الاقتصادية وانتشار مظاهر الفساد في بلدك (نعم- ٨٣ ٪)، (لا- ١٤ ٪) لا إجابة (٣ ٪).

" السرقة من المال العام ممارسة و مبررة ومستساغة في بلدك (نعم- ٥٢ ٪)، (لا- ٢٧ ٪) لا إجابة (٢١ ٪).

" ينظر للمستفيد من المال العام في بلدك (باحترام - ٤١ ٪)، (بإزدراء -٢٩ ٪) (بلا مبالاة ٢٣ ٪) (لا رأي لي ٧ ٪).

" تقوم الحكومة (وإداراتها المتخصصة) بواجباتها على خير وجه في النواحي الاقتصادية. (نعم- ١١ ٪)، (لا- ٧١ ٪) لا إجابة (١٨ ٪).

" تعتبر الأزمة الاقتصادية وضعف المرتبات هي أكبر مشكلة تعاني منها في بلدك. (نعم- ٩٤ ٪)، (لا- ١ ٪) لا إجابة (٥ ٪).

" الحلول المناسبة في رأيك لمشاكل الفساد الاقتصادي في بلدك تتطلب تغييرا سياسيا (نعم- ٨٧ ٪)، (لا- ٦ ٪) لا إجابة (٧ ٪).

" أسباب الفقر في بلدك ترجع لعوامل :

" سياسية : (نعم- ٦٥ ٪)، (لا- ٢٧ ٪) لا إجابة (٨ ٪).

" اقتصادية : (نعم- ٩٢ ٪)، (لا- ٥ ٪) لا إجابة (٣ ٪).

" إدارية : (نعم- ٧٣ ٪)، (لا- ١١ ٪) لا إجابة (١٦ ٪).

" خارجية : (نعم- ٣ ٪)، (لا- ٧٦ ٪) لا إجابة (٢١ ٪).

obeikandi.com

" أسباب الهجرة إلى الخارج في بلدك :

" البحث عن الحياة الكريمة (فرص العمل) (٦٩ ٪).

" الظلم السياسي والاجتماعي. (١٤ ٪)

" أسباب أخرى. (١٧ ٪)

الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادى

مقدمة

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في اساليبها . تعددت اساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت اشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية. واذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاسا»لهذه البيئات عندئذ يمكن ان نستعير بعض الاسطر التي كتبها كليتجارد في كتابه(السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الاساسية للفساد. عبر كليتجارد عن الفساد بالصيغة التالية :

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) - المسائلة (م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) - (مسائلة + نزاهة + شفافية)

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد الا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع. وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة. فالاثار المباشرة تتمثل بالهدر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها. فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي الى انفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها الى خلق دخول متراكمة تصل الى ما يزيد عن ٤

obeikandl.com

مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي الى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، حيث ان معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاسا» لمقدار الانتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مسارا» تصاعديا» اذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لإستغلال الموارد المادية استغلالا» من شأنه ان يزيد تلك التدفقات ، إلا ان مبالغ التهرب الضريبي (مثلا») بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي اوضحناها في متن هذا البحث ، بل يمكن القول ان تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ، إذ ان هروب مبلغ ١٨٤ مليون دينار (مثلا») من الانفاق القومي تؤدي الى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل الى حوالي ٨٠٢,٢٩٣ مليون دولار. وان جزءا» من هذا المبلغ والمقدر بحوالي ٢,٢٩٣ مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للآستثمارات المولدة ، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن توقع حصول تلكؤ وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نيتجة الفساد الاقتصادي سواء بشكل تهريب أو تهرب ضريبي أو تهرب جمركي أو غش تجاري وصناعي أو تبييض أموال أو أي شكل آخر من أشكال الفساد.

المقدمة :

في العقدين الاخيرين من القرن العشرين ، نما وبشكل كبير الترابط الاقتصادي بين الدول ، وترافق معه اكتساب عدد من القضايا الاقتصادية بعدا» دوليا» ، واصبحت تلك القضايا مرتبطة بالمصالح التجارية التقليدية ، كقضيتي التنافس وسياسة الاستثمار واضيفت اليهما مؤخرا» الفساد. ورغم ان الفساد ليس قضية جديدة ، إلا ان بروزها كقضية عالمية جاء مؤخرا». فمع نهاية الحرب الباردة ، اتسعت المسيرة الديمقراطية والتكامل الاقتصادي وامتد نطاقهما ، وبرز الفساد مهددا» بابطاء هذا الاتجاه أو تقويضه. حيث يعمل الفساد على منح المكاسب غير المشروعة للمسؤولين ، مما يشكل حافزا» للتعلق بأهداب السلطة ، ويجعلهم يدفعون بلدانهم الى اعماق أشد غورا» في القلاقل السياسية والاقتصادية . كما يعمل على تشويه الانفتاح على السوق والاصلاحات المعززة للديمقراطية بالنسبة للبلدان المتحولة.

ويعمل الفساد كذلك على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية ، ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالاتجار بالمخدرات وغسيل الاموال.

ويحدث الفساد عند خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص. فكلما كان لدى مسؤول عام سلطة في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص ، فان حوافز الرشوة تتولد اعتمادا» على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين ، وعلى استعداد الافراد والشركات الخاصة للدفع مقابل الحصول على تلك المنافع او تجنب التكاليف. والرشوة ماهي الا صورة من صور الفساد.فما هو الفساد اذن ؟

فرضية البحث :

يعمل العالم ضمن اطار بيئات مختلفة منها السياسة والاجتماعية والاقتصادية والمالية وان هذه البيئات تحمل بين طياتها عوامل الفساد بأشكاله المختلفة ودرجاته المختلفة ايضا» الا ان درجة الاختلاف تتباين من بلد لآخر ومن مرحلة تأريخية لمرحلة اخرى لنفس البلد.

هدف البحث :

الفساد داء مزمن يظهر لأسباب وراثية أو عن طريق العدوى وبهذا فانه سيبقى مستشريا في جسم المجتمع وما علينا الا ان نشخص أشكاله ليتسنى لنا تشخيص آثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية من أجل ايجاد العلاج اللازم لا لشفاء المرض وانما للتخفيف من حدة اثاره المختلفة و لاسيما الاقتصادية منها.

مشكلة البحث :

يعمل العالم على تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة أو تقدم اقتصادي عفوي سريع ومضطرد الا ان هناك عائق يحد من سرعة تحقيق هذه الاهداف الا وهو الفساد والذي اصبح هاجس العالم بأسره يؤرقه ليلا» ويعكر صفو يومه نهارا». ان هذه الحالة أو الظاهر هي مشكلة البحث والذي لا يشكل وجوده الا حبة خردل أو أصغر منها في جهود العالم لمواجهة هذه المشكلة.

مفهوم الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عامة ، او ربما مجموعة من الظواهر المرتبطة مع بعضها بطرق مختلفة ، ولا يوجد تعريف تحليلي واحدا" له (١) ، وانما توجد تعاريف متعددة ، مما يتطلب النظر الى أمثلة محددة لنشتق منها التعريف الذي سوف لن يكون تعريفا" تاما على اية حال ، ولكنه سيكون تعريفا" يخدم الغرض الذي نحن بصدده. فالتعريف - حسبما يراه ماكس ويبر Max Weber - ينبغي ان يتشكل بصورة تدريجية من الاجزاء المختلفة التي تؤخذ من الواقع التأريخي كي تكّون في مجموعها تعريفا" ، وهكذا فالمفهوم النهائي الحاسم لايمكن الوصول اليه مع بداية البحث والاستقصاء ، ولكن ينبغي ان يتبلور في النهاية (٢). وبالرغم من اختلاف الساسة والباحثون الاكاديميون على تعريف الفساد الا انهم يتفقون على اثاره ونتائجه.

مفاهيم الفساد في القرآن الكريم

وردت عبارة (الفساد) وتعريفاتها في خمسي آية ، كما وردت امثال ذلك العدد من الآيات تتناول

مفاهيم الفساد المختلفة ، كالغش والتبذير والاسراف والربا والاكتناز ، وأكل السحت... وغيرها من المفاهيم التي تسبب اثارا" سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده ، وكل تلك الآيات تنيذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله (فأنظر كيف كان عاقبة المفسدين) (النمل / ١٤). كما تعرض القرآن الى مسألة النزاهة والحكم من خلال اقامة العدل والقسط ومحاربة الظلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين. ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسد ، وانما وضع حلولا" لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى.

وهكذا نجد ان التعاريف لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف ، ولعل ذلك الاختلاف راجع لسببين :

الاول : عدم اتفاق الباحثين على أي نوع من انواع السلوك الذي ينبغي ادراجه أو إستبعاده من مفهوم الفساد.

الثاني : اختلاف الثقافة من بلد لآخر ، وكذا القوانين والاعراف الاجتماعية التي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان اخرى.

وعلى أية حال ، يمكن ان نتبنى تعريفا" أو نميل الى تعريف معين ، ولكن نفضل ان تعتمد تعريفا" يتوافق مع مجريات البحث فنكون قد أضفنا الى السواد نخلة ، كما يقول المثل العربي. ومن خلال البعد الاقتصادي لهذا المفهوم يمكن تعريف الفساد بأنه، ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي الى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الاعباء على الموازنة العامة ، أو خفض كفاءة الاداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية ، مادية أو غير مادية ، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة

أشكال الفساد

يتخذ الفساد اشكالا" متعددة ، لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية. ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الاموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة... وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر. وقد

نحتاج الى وقفة تفصيلية في صفحات قادمة لإستعراض أثر بعض اشكال الفساد على التنمية الاقتصادية.

وفي دراسة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ، لخصت فيه اهم اشكال الفساد في المخطط التالي :

آثار الفساد على النمو الاقتصادي

يقر اقتصاديو التنمية بان السياسات والمؤسسات الحكومية توثر على النمو ، وحجتهم في ذلك ان مستويات مرتفعة من الاجراءات لحماية المنتجات المحلية غالبا" ما تقترن بمبالغ ريع كبيرة يجذبها المنتجون المحليون. كما ان المؤسسات العامة غير الفعالة والسياسات الانمائية الاقليمية العديمة المردودية تتسبب في ركود الانتاجية الداخلية ، وقد تصمم خطط الترخيص للإبقاء على الريع واضعاف انضباط السوق. ان ادبيات التنمية الاقتصادية لم تتناول الفساد صراحة إلا قليلا" ، إذ أكد بعض الكتاب على الطريقة التي تخلق بها السياسات الحكومية حوافز تدفع الى ممارسة الانشطة غير المشروع(٤). فبدلا" من اعتبار القصور الحكومي مجرد نتيجة للتقاعس أو عدم الكفاءة ، يمكن اعتبار الاخفاق الحكومي ناتج عن اهتمام الساسة والبيروقراطيون والافراد والشركات بمصالحهم الذاتية. والمسألة المحورية هي ما اذا كانت الرشاوي المدفوعة تعتبر طريقة للقفز على القواني غير الفعالة أو مصدرا" لعدم الفعالية ذاتها. وتشير الدراسات الاحصائية التي تستخدم بيانات اعدتها شركات استطلاع خاصة توفر معلومات لصالح الشركات المستثمرة ، الى ان قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران ايجابا" على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاخرى.

وتبين دراسات اخرى ان الكثير من الاقتصادات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه ، فالاقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الارباح، إذ ان فرص استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومة تكون محدودة وفي اضيق نطاق لتحقيق

مكاسب شخصية مما يعني انخفاض فرص تحقيق الريع. ومن المحتمل ان يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول وخلق التفاوت في توزيع الاصول وسوء الانفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الاغنياء والفقراء. ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد فذلك يعني ضمنا" بأن الفساد لم يصل الى حد تقويض الثوابت الاقتصادية وان تأثيره لا يزال ضعيفا". بيد ان النمو قد يكون سببا" للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها ، اذ يعمل النمو على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته الى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على اجازات استيراد المواد الاولية او شمولهم بالحماية من المنافسة الاجنبية او الدعم المالي بشروط ميسّرة وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط ، وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعا" لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة ، فان احتاج صاحب المشروع الخاص الى تمويل او الحصول على اجازة استيراد او غير ذلك فما عليه إلا ان يدفع لقاء حصوله على خدمة مجانية وذلك لتسهيل المعاملة والا بقي مشروعه متعثرا" لا يقوى على العمل بصورة صحيحة . ورغم ان مدفوعات الرشوة يمكن ان تسهل معاملات الاعمال إلا ان ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو. وتشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان الى ان بيوت الاعمال الاصغر حجما" تجد الفساد المنهجي مكلفا" بوجه خاص وان الحكومات المتعسفة والفاسدة تدفع بالشركات الى القطاع غير الرسمي ، وان من الاقل احتمالا" نجاح المشاريع الانمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد ، فالمدفوعات غير القانونية يمكن ان تزيد الى حد كبير من تكلفة مشاريع الاشغال العامة وتقلل من جودتها. (٥)

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة اعدها شانغ جين وي Shang-Jin Wei- في بحث له بعنوان " الفساد في التنمية الاقتصادية" ، استخدم فيها امثلة من البلدان الاسيوية لتوضيح تلك الاثار إستعرضها بما يلي :

١-الآثار على الاستثمار المحلي : هناك بعض الأدلة الاحصائية المستندة الى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان ، تفيد بأنه في حالة اجراء انحدار لنسبة اجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ على ثابت ومؤشر الفساد ، فان النقطة المقدرة للميل هي ٠,٠١٢. ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفليبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفياً" وفق الجدول أدناه الذي يبين ادنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (١) درجة حسب مؤشر التجارة الدوليةBusiness International Index (BI)) ، ودرجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (٦,٥) درجة. فاذا استطاعت الفليبين ان تخفض مستوى الفساد الى مستوى سنغافورة مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فان الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٦,٦ نقطة مئوية ، أي : ((٦,٥٠ - ١) ٠,٠١٢)) = ٠,٠٦٦. وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات.

٢- الآثارعلى الاستثمار الاجنبي المباشر: في دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر لأربعة عشر بلداً" مصدراً" الى (٤١) بلداً" مضيفاً" قام بها وي Shang-Jin Wet في التسعينات ، وجد أدلة واضحة على ان الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الاجنبية. فاذا ارادت الهند مثلاً" تخفيض مستوى الفساد لديها من (٥,٧٥) درجة الى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة ، فان أثر ذلك على جذب الاستثمارات الاجنبية سيكون مساوياً" لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة ٢٢٪. ان الكثير من البلدان الأسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لأغراء الشركات المتعدية الجنسية ، فالصين مثلاً" وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين اضافة الى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة ، واذا كان هذا الاجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية ، فهذا يشير الى ارتفاع درجة الفساد في الصين. ان البلدان الاسيوية تستطيع ان تجذب الاستثمار الاجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها.

٣-الاثار على النمو الاقتصادي : اذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الاجنبي فمن الطبيعي ان يكون الفساد مخفضاً" للنمو الاقتصادي . ولتوضيح ذلك الاثر نأخذ

مثلا" بنغلاديش ، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (٧) الى مستوى الفساد في سنغافورة، فان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع الى ١,٨٪ عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة ١٩٦٠- ١٩٨٥ ب ٤٪ سنويا") . أي ان دخل الفرد كان يمكن ان يرتفع الى اكثر من ٥٠٪.

٤-الآثار على حجم وتكوين الانفاق وتكوين الانفاق الحكومي : اجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها تانزي و دافودي (Tanzi & Davoodi ١٩٧٧) وتوصلا الى النتائج التالية (٢٥) :

أ-يؤدي الفساد الى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الانفاق العام طيعة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوي.

ب- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الانفاق على معدات جديدة.

ت-يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل ، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الاخرى ، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع.

ث-يقلل الفساد من انتاجية الاستثمارت العامة والبنية التحتية للبلد.

ج-قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية.

وقد أيد ماورد ذلك إذ وجد ان الفساد يجعل الحكومة تميل الى ترجيح النفقات العامة بعيدا" عن الصحة والتعليم اللتان يفترض انهما اكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الاخرى. كما وجد تانزي - دافودي ان زيادة في الفساد تؤدي الى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه.

٥-التحيز الحضري والفقر : ان الرغبة في الحصول على رشاوي يشوه التصرف بطرق مختلفة

، لاسيما في المشاريع العامة التي لم تحصل على ميزانية كافية ، وان كانت قيمتها الاجتماعية مرتفعة. فمشاريع الدفاع الكبيرة الحجم غالبا" ماتنال حظوة بين السياسيين والبيروقراطيين بسبب حجمها وسرية غالبيتها وتكون عقودها غالبا" على حساب ميزانية الصحة الريفية والعيادات المختصة بالصحة الوقائية.والمعروق ان سكان الريف عادة أقل دخلا" من نظرائهم سكان المدن ، وان الفساد الذي تسببه سياسة الانحياز في تحويل الموارد بعيدا" عن الريف قد يزيد من

سوء توزيع الدخل . كما يؤدي الفساد تفاقم الفقر في المدن كما تراه روز – أكرمان ١٩٧٧. حيث ان الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسؤولين والسلطة السياسية بشكل عام ، لذا فهم يتعرضون للضرر جراء الفساد:

أ–سيعاني الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية.

ب– الاستثمار في البينة الاساسية ستكون متحيزة ضد المشاريع التي تساعد الفقراء.

ج– قد يواجه الفقراء ضرائب اعلى أو اقل من الخدمات.

ء – الفقراء محرومين من بيع مالديهم من منتجات زراعية.

وعدم قدرتهم على مغادرة حالة الفقر باستخدام المشاريع الاهلية صغيرة الحجم ، اضافة الى تقليل فرص التعليم للفقراء.

obeikandl.com